المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

مذكرة حول:

توجهات الدبلوماسية الصينية في محيطها الإقليمي: دراسة حالة –دول شرق آسيا–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

إيدير نجلاء صبيرة. غول حمزة.

لجنة المناقشة:

أ. زيام عبد النور	رئيسا
أ. غول حمزة	مشرفا ومقررا
أ. سي البشير محمد	مناقشا

السنة الجامعية

2016-2017.

الإهداء

إلى من لهما الفضل علي بعد المولى عز و جل : والداي ، امتنانا و عرفانا.

إلى رفيقات دربي و من قاسمنني الحياة على حلوها و مرها : أخواتي: نجاة ،أميمة، نور اليقين، عائشة.

إلى صديقاتي الحبيبات: الشيماء، صبرينة، زبيدة، ابتسام، شهرة، هجيرة، زهرة، وردة،أمينة.

إلى كل زملائي وزميلاتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية كل بإسمه.

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا على انجاز هذا العمل و تمامه....

بداية أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الكريم "غول حمزة " الذي أشرف على هذه المذكرة ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه، وإلى أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

الخطة

مقدمة:

الفصل الأول: المرتكزات المفاهيمية و النظرية للدراسة.

المبحث الأول: مقاربة مفاهمية للدبلوماسية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية.

المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية:

المبحث الثاني: الأطر النظرية للدراسة.

المطلب الأول: نظرية النظام الاقليمي.

المطلب الثاني: نظرية الدور كمستوى للتحليل الإقليمي.

المبحث الأول : الإطار العام لمنطقة شرق آسيا.

المطلب الأول: ضبط جغرافي وتاريخي لمنطقة شرق آسيا.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق آسيا.

المبحث الثاني: المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الصينية

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الاقليمية

الفصل الثالث: آليات عمل الدبلوماسية الصينية في محيطها الإقليمي.

المبحث الأول: تاريخ وميكانيزمات الدبلوماسية الصينية

المطلب الأول: التطور التاريخي للدبلوماسية الصينية.

المطلب الثاني: آليات الدبلوماسية الصينية.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الصينية وقضايا الاقليم.

المطلب الأول: الدبلوماسية الصينية والتفاعلات النزاعية لدول الإقليم.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الصينية والتفاعلات التعاونية لدول الإقليم.

خاتمة.

ملخص

ملخص الدراسة:

سعت الصين منذ نهاية الحرب الباردة إلى تعظيم مكانتها الإقليمية من خلال تعزيز قوتها وتوسيع نفوذها في آسيا وتحديدا منها الشرقية، حيث أخذت دول شرق آسيا محورا أساسيا في توجهات الدبلوماسية الصينية ويظهر ذلك في احتلالها درجة متقدمة في سلم أولويات السياسة الخارجية الصينية.

ويرجع اهتمام الصين بشرق آسيا إلى العديد من الأسباب أهمها التقارب الجغرافي والثقافي لهذه الدول، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة شرق آسيا فهي عبارة عن إقليم بواجهة بحرية جد مهمة إضافة إلى أنها تزخر بمجموعة من الثروات الطبيعية المختلفة ، وبما أنّ الصين قوة ناشئة في تصاعد مستمر فهي أصبحت بحاجة إلى هذه الموارد والثروات، كما أنّها تتنافس على المنطقة مع العديد من القوى العظمى التي لها مصالح استراتيجية في هذا الإقليم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

Study Summary:

Since the end of the Cold War, China has sought to maximize its regional standing by strengthening its power and expanding its influence in Asia, particularly East Asia. East Asian countries have become a major focus of China's diplomacy.

China's interest in East Asia is due to many reasons, the most important of which is the geographical and cultural proximity of these countries. In addition to the strategic importance of East Asia, it is a region with a very important maritime front. It also boasts a variety of natural resources. China needs to compete with many major powers with strategic interests in the region, such as the United States and Russia.

This study shows how successful China is in building a regional position by adopting a diplomacy based on maximizing its interests and gains in the region. Building on diplomatic approaches based on peaceful coexistence, equality and mutual benefit.

مقدمة

مقدمة:

عرفت المجتمعات البشرية "النشاط الدبلوماسي" منذ القدم وقد تجسد ذلك وبرز من خلال تعاملاتها المختلفة، ومع تطور العلاقات الدولية تطورت الدبلوماسية فهي لم تبق منحصرة في جانبها التقليدي الثنائي بل توسعت ليصبح الحديث عن دبلوماسية متعددة الأطراف.

إضافة إلى ذلك وفي ظل التطورات التي عرفها عالم مابعد الحرب الباردة، والتي تمثلت في التطور التكنولوجي وارتفاع تيار العولمة ظهرت أنواع أخرى من الدبلوماسية مثل: الدبلوماسية الاقتصادية دبلوماسية الأزمات، الدبلوماسية الوقائية، الدبلوماسية الثقافية، الدبلوماسية الالكترونية أو الدبلوماسية الرقمية.

وبربط الدبلوماسية كآلية للدول في تنفيذ سياساتها الخارجية بمستويات التحليل المتعارف عليها في العلاقات الدولية ولعلّ أهمها مستوى التحليل في النظام الاقليمي، برز مفهوم "الدبلوماسية الإقليمية".

وتعدّ الصين من بين الدول التي تبنت دبلوماسية إقليمية ناجحة قائمة على أساس توجهات سلمية تسعى من خلالها إلى خلق المزيد من فرص التقارب والتعاون الاقليمي، وذلك من خلال التنامي المستمر لمختلف عناصر ومقومات القوة الصينية والتي أحسنت توظيفها مما مكنّها من لعب دور فعّال في معادلة التوازن الاستراتيجي في منطقة آسيا وتحديدا منها آسيا الشرقية.

وتركز الصين على دول شرق آسيا في توجهاتها الدبلوماسية بالرجوع إلى أهمية المنطقة بحد ذاتها والمتمثلة في:

- شرق آسيا من أكثر الأقاليم ديناميكية وعرضة للتغيرات في فترة مابعد الحرب الباردة.
- تزايد إهتمام الدراسات الاستراتيجية والجيوبولتيكية بالحقبة الباسفيكية وكيف أن العلاقات الدولية بدأت متوسطية (المرحلة الأولى) ثم صارت أطلسية (المرحلة الثانية) وهي في طريقها لأن تكون باسفيكية خلال القرن الواحد والعشرين، فعلى المستوى الإقليمي كان هناك صراع بين الأقاليم على احتلال مركز الإقليم القطب أي الإقليم الأكثر أهمية وهناك توكيد على الدور الآسيوي المتنامي.
- أهمية المنطقة كونها تزخر بموارد نفطية هائلة وتطل على منافذ بحرية هامة.
- تشارك الصين مع هذه الدول في العديد من القيم الحضارية، التاريخية وكذلك الاجتماعية والسياسية.

1. أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية:

ترجع أهمية الدراسة إلى كون موضوع الصين موضوعا قديما وجديدا في نفس الوقت، حيث لفت انتباه الكثير من الدراسات والتحليلات الاستراتيجية.

وتكمن أهمية الموضوع أيضا في تناوله لذلك الجدل الأكاديمي القائم حول صعود الصين كقوة إقليمية من خلال وقوفه على حجم القوة الصينية المتنامية، وقراءة توجهاتها المستقبلية.

وتزداد أهمية هذه الدراسة في كونها تعتمد على نظرية الدور وتوظيفها في تحليل الدور الإقليمي للصين ومدى تأثير دبلوماسيتها في مجالها الإقليمي.

ب. الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إثراء المنظومة البحثية ببحث جديد في دراسة موضوع مهم في الواقع الدولي وفي الحقل الدراسي والمعرفي للعلاقات الدولية.

2. أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتنصب نحو مجموعة من الأهداف والتي يمكن إدراجها فيمايلي:

- التعريف بالنموذج الدبلوماسي للصين، وذلك من خلال البحث في تاريخ الدبلوماسية الصينية وكذلك التعريف بأهم الميكانزمات والآليات التي تعتمد عليها هذه الدبلوماسية.
- محاولة بناء صورة شاملة للدبلوماسية الصينية في منطقة شرق آسيا، وذلك من خلال البجث في طبيعة العلاقات –بشقيها التنافسي والتعاوني– بين الصين ودول الإقليم.
- إبراز دور ودرجة تأثير الدبلوماسية الصينية في مجالها الإقليمي.

3. مبررات إختيار الموضوع:

وقع إختيارنا على هذا الموضوع بالرجوع إلى مجموعة من الاعتبارات تتنوع بين الموضوعية والذاتية.

أ. المبررات الموضوعية:

- الاهتمام بموضوع الصين في الدراسات الحديثة لاندراجه ضمن الاشكاليات الفكرية والاستراتيجية باعتباره أهم قضايا القرن الواحد والعشرين.

- لم تحظى دراسة آثار التصاعد الصيني على المنطقة الآسيوية بنفس الاهتمام الذي حظيت به دراسة آثارها على المستوى العالمي والدولي، وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء تحديدا على دول شرق آسيا.

ب. المبررات الذاتية:

- الإهتمام بالتجربة الصينية نجاحها وماستطاعت الوصول إليه من نتائج في مختلف المجالات.
- الرغبة في استكمال بحثنا الأكاديمي السابق والمتمثل في مذكرة الليسانس الموسومة بعنوان: "الصعود الصيني الناعم دراسة في القدرات والتأثير".

4. إشكالية الدراسة:

أدى تزايد رغبة الصين في تعظيم قوتها ونفوذها على المستوى الإقليمي إلى تبنيها دبلوماسية تقوم على أساس الصعود السلمي، وقد اعتبرت الصين دول شرق آسيا الركيزة الأساسية لممارسة دبلوماسيتها وذلك بالرجوع إلى العديد من الأسباب.

وعليه نطرح الإشكال التالي:

❖ **على ضوء الخصائص المميزة لإقليم شرق آسيا كيف استطاعت الدبلبوماسية الصينية التأثير في العلاقات القائمة بين دول الإقليم؟**

5. الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكال السابق وتحديد أطره يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما المقصود بالدبلوماسية؟ وماهو النظام الإقليمي؟
2) فيما تتمثل أهم المحددات–الداخلية والخارجية– المتحكمة في الدبلوماسية الصينية؟
3) ماهي الأهمية التي تشكلها منطقة شرق آسيا بالنسبة للصين؟
4) ماهي أهم القضايا التي كان للدبوماسية الصينية دور بارز فيها؟

6. فرضيات الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة مجموعة من الفرضيات والتي يمكن تحديدها في التالي:

1) يعتبر التوظيف الأمثل للإمكانيات التي تمتلكها الصين عاملا داعما لتطور دبلوماسيتها.
2) تشكل الأهداف والطموحات الإقليمية الصينية أهم الأولويات في السياسة الخارجية الصينية.

3) يتطلب تجسيد الدور الإقليمي للصين العمل على تطوير علاقاتها مع الدول الآسيوية وخاصة منها دول شرق آسيا.

4) تشكل قضايا إقليم شرق آسيا محورا أساسيا في توجهات الدبلوماسية الصينية.

7. حدود الدراسة:

أ. الزمانية:

ركزت هذه الدراسة على فترات زمنية مختلفة يمكن تقسيمها كالتالي:

من 1949 إلى 1979 ففي هذه الفترة عرفت الدبلوماسية الصينية تغييرات كثيرة وذلك راجع إلى تأثرها بمجموعة من العوامل، ولذلك تطلبت منا الدراسة تخصيص هذه الفترة على غيرها من الفترات.

أما الفترة الزمنية الثانية فيمكن حصرها في فترة مابعد الحرب الباردة وتداعياتها أو تأثيرها على الدبلوماسية الصينية من حيث بلورة أهدافها وتوجهاتها الخارجية بمايتوافق مع البيئة الدولية الجديدة.

ب. المكانية:

تشمل الحدود المكانية للدراسة منطقة شرق آسيا والمتمثلة في: الصين، هونغ كونغ، اليابان، ماكاو، منغوليا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، تايوان. وجاء تحديد هذا الإطار على هذا النحو بالنظر إلى الخصوصية التي تميز منطقة شرق آسيا بالنسبة للصين.

8. المناهج والاقترابات:

ككل دراسة علمية فإن هذه الدراسة تطلبت استخدام مجموعة من المناهج والمقتربات والتي تمثلت في:

❖ **المستوى الوصفي:**

اعتمادنا على المنهج الوصفي يظهر بشكل جلي في قيامنا بتقديم وصف جغرافي لمنطقة شرق آسيا والصين، وكذلك في تقديم قراءة شاملة لمختلف مقومات القوة الصينية.

❖ **المنهج الإحصائي:**

تم الاعتماد عليه في تقديم مجموعة من الاحصائيات خاصة في رصد الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية للصين والتي تم إدراجها ضمن الدراسة.

❖ **المقترب التاريخي:**

تم الاعتماد على هذا الاقتراب في التطرق إلى التطور التاريخي للدبلوماسية الصينية من خلال عرض أبرز المحطات التاريخية التي مرّت بها، إضافة إلى التطرق إلى تاريخ الحضارة الكونفشيوسية، كما تم اعتماده في العرض التاريخي لعلاقة الصين ببعض الدول مثل اليابان، الكوريتين، روسيا.

9. الأطر النظرية للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نظرية الإقليمية والتي برزت إلى المجال مع نهاية الحرب الباردة، حيث تغيرت السياسات الدولية تغيرا جذريا فقد أصبحت سياسات القوى العظمى والكبرى تتجه نحو السياقات الإقليمية. إضافة إلى ذلك فإن التحليل على المستوى الإقليمي يمنح إمكانية المقارنة سواءا بين نظاميين إقليميين أو نظام فرعي واحد خلال فترتين أو مرحلتين مختلفتين، كما يتيح التركيز على الإقليم كوحدة تحليل أساسية إمكانية الدراسة المعمقة لمنطقة معينة من مناطق العالم.

10.الدراسات السابقة:

تناول باحثون كثيرون في حقل العلاقات الدولية موضوع الصين والدبلوماسية الصينية من زوايا مختلفة، وفيمايلي عرض لأهم هذه الدراسات:

1) كتاب الأستاذ: "**زهيكن زهو**" **Zhiqun Zhou** بعنوان: " **الدبلوماسية الصينية الجديدة: عقلانية الإستراتيجيات والأهمية**" سنة 2010، تحدث فيها عن توظيف الصين للاستراتيجية الناعمة الجديدة.

هدفت الدراسة إلى: تقديم لمحة عن توظيف الصين للقوة الناعمة في توجهاتها الدبلوماسية بما يخدم ويحقق مصالحها.

2) كتاب الأستاذ: "**بايتس غيل**" بعنوان: "**النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة**" سنة 2009، والذي تحدث فيه أهم تطورات الدبلوماسية الأمنية للصين.

هدفت الدراسة إلى: الإحاطة بأهم التغيرات الدراماتيكية للدبلوماسية الأمنية الدولية والإقليمية للصين منذ أواسط التسعينات.

3) كتاب لـ: "**جانغ يون لينغ**" بعنوان: "**الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21**" سنة 2017.

هدفت الدراسة إلى: تقديم صورة عامة عن أهم التحولات التي شهدتها الدبلوماسية الصينية فيالقرن الحادي والعشرين من حيث العوامل المؤثرة والتوجهات الجديدة.

وعلى هذا وفي إطار استكمال هذه الدراسات، فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على توجهات الدبلوماسية الصينية في منطقة شرق آسيا.

11.محتوى الدراسة:

تمحورت هذه الدراسة حول: "توجهات الدبلوماسية الصينية في محيطها الإقليمي"، وقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول:

الفصل الأول تضمن إطارا مفاهيميا ونظريا للدبلوماسية الصينية في محيطها الإقليمي بوصفهما متغيرين أساسيين في الدراسة، وقد تمت معالجة كل عنصر في مبحث، حيث تعرض المبحث الأول إلى مفهوم الدبلوماسية من زوايا مختلفة، ومختلف أنواعها.أما المبحث الثاني فقد سلط النظر على المقتربات النظرية التي شملتها الدراسة والمتمثلة في نظرية النظام الإقليمي وذلك من خلال إبراز أهميتها في التحليل على المستوى الإقليمي، إضافة إلى نظرية الدور.

أما الفصل الثاني فقد عالج المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الصينية، فقد تمحور المبحث الأول إجمالا حول وصف منطقة شرق آسيا من الناحية التاريخية والجغرافية مع تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. أما المبحث الثاني فقد تضمن قراءة مسحية لأهم المحددات –الداخلية والخارجية– التي توجه الدبلوماسية الصينية.

ويتعلق الفصل الثالث بدراسة تفصيلية للدبلوماسية الصينية في منطقة شرق آسيا، وقد عالج هذا الفصل تحديدا أهم المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الصينية وأهم الآليات والميكانزمات التي تقوم عليها، إضافة إلى إبراز دور الدبلوماسية الصينية في التفاعلات الإقليمية والعلاقات البينية لدول الإقليم.

الفصل الأول

الفصل الأول: المرتكزات المفاهيمية و النظرية للدراسة.

تمهيد

يعتبر التكوين النظري والمنهجي من المنطلقات أو الدعائم الأساسية ذات الأهمية البالغة في عملية البحث العلمي في كافة مجالات المعرفة، خاصة في مجال علم السياسة، نظرا لحداثته كحقل معرفي مستقل من ناحية، ونظرا لخصوصيات طبيعة موارده العلمية من ناحية أخرى(كتعدد الأطر الفكرية والمداخل النظرية والأطر التحليلية...).

لذا تم تكريس هذا الفصل لضبط الإطار النظري والمفاهيمي لهذه الدراسة من خلال مبحثين يندرج تحت كل مبحث مطلبين.

المبحث الأول: مقاربة مفاهمية للدبلوماسية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية.

ايتيمولوجيا المصطلح :

« **Diplomatie** » مصطلح يوناني الأصل انتقل من اللاتنية ثم إلى اللّغات الأوربية وأصل الكلمة معناه "**الوثيقة المطوية**" نسبة إلى الإسم اليوناني القديم « Diplôma »، أما بعد نقله إلى اللغة اللاتينية استعمل للدلالة على معنيين:

الأول: بمعنى الشهادة أو الوثيقة التي يتبادلها الملوك في علاقاتهم الدبلوماسية والتي تمنح حاملها امتيازا معينا.

الثاني: يتعلق باستعمال الرومان لكلمة دبلوماسية بما يفيد طباع المبعوث، وماتقتضيه هذه الصفة من الأدب والمودة المصطنعة.

وفي القرن **19** استعمل مصطلح "**الدبلوماسية**" في كل من بريطانيا وفرنسا،واستخدمت كلمة "مبعوث" « Envoy » بمعنى الشخص الذي يبعث بمهمة.[1]

أما أصل الكلمة في اللغة العربية فيعود إلى كلمة "**كتّاب**" والتي استعملت للتعبير عن الوثيقة التي يستعملها أصحاب السلطة فيما بينهم، وبهذا المعنى نجد أن مدلول كلمة "**كتاب**" يتقارب بشكل كبير ويتماشى مع المعنى الذي أعطاه الإغريق لكلمة "دبلوماسية.

تعريف الدبلوماسية:

اختلف فقهاء القانون الدبلوماسي في وضع تعريف جامع مانع للدبلوماسية وذهب كل واحد منهم إلى وضع تعريف يتماشى مع الاتجاه الذي ينتمي إليه، فهناك من عرّفها على أساس الوظيفة التي تؤديها وهناك من ربطها في التعريف بها على العمليات أوالمراحل التي تتم من خلالها العملية الدبلوماسية، ففي الحضارات القديمة ارتبط مفهوم الدبلوماسية بالحالة التي تشهدها الدول، وبناءا على

[1] سهيل حسين الفتلاوي، ***الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق***، (عمان :دار الثقافة للشر والتوزيع، ط1 2009)،ص.90.

هذا الأساس فقدعرّف الهنود الدبلوماسية منذ ثلاثة آلاف سنة بقولهم: "**إنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول**".[1]

يتضح لنا من خلال هذا التعريف بأن الدبلوماسية ترتبط إلى حد كبير بطريقة توظيفها، وأنها عبارة عن مسار مستمر فهي ليست مرتبطة بحالة السلم فقط.

وورد في تعريف "**هنري كسنجر**" للدبلوماسية بأنها: "**عبارة عن عملية تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات**".[2]

يلاحظ على هذا التعريف أنه ربط الدبلوماسية بالعملية التفاوضية، في حين أنها تتعدى ذلك فالدبلوماسية لاتنحصر في المفاوضات فقط.

وفي تعريف آخر لـ "**آرنست ساتو**":

"**الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة**".[3] يتضح لنا من هذا التعريف مدى ارتباط الدبلوماسية بالمهارات المتعارف عليها في ممارسة النشاط الدبلوماسي.

وجاء في تعريف شارل دي مارتينس:"**أنّ الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول وبمعنى أخص هي معنى وفن المفاوضات**".[4] وعليه يمكن القول بأنه ينظر للدبلوماسية من خلال هذا التعريف على أنّها مجموع العلاقات التي تقوم بين الدول وهذا ماهو مسلم به، إلاّ أنّ الدبلوماسية المعاصرة تجاوزت العائق بين الدولاتي لتشمل أطراف أخرى غير الدول من منظمات دولية وحتى الأفراد.

وقد عرّف "**هارولد نيكسون**" الدبلوماسية بأنها:"**إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين**".[5]

---

[1] محمود خلف، **الدبلوماسية: *النظرية والتطبيق***،(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2010)،ص.69.

[2] محمود خلف، مرجع سابق، ص.69.

[3] المكان نفسه.

[4] سعيد محمد أبو عباه، ***الدبلوماسية :تاريخها ،مؤسساتها أنواعها، قوانينها***،(فلسطين: دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط1،2009)،ص ص.14،13.

[5] حسن صباريني غازي، ***الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية***،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،2009)،ص.13.

وعلى ضوء التعاريف المقدمة يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها:

"مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وهي أيضا فن إجراء المفاوضات في الاجتماعات وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، ويطلق لفظ الدبلوماسية كذلك على ما يتصف به الدبلوماسي العريق من لباقة وحسن تصرف وتهذيب رفيع وحذر وحيطة وبراعة في تحقيق الأهداف من دون اثارة أحد أوحفيظة"[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الدبلوماسية تشير إلى معان مختلفة أهمها:

- الدلالة على اللباقة، الكياسة، والدهاء الذي يتحلى بها شخص ما بالنسبة إلى علاقاته مع غيره.
- الدلالة على المفاوضات وما يتبعها من مراسيم.
- تستعمل بالمعنى الضيق للدلالة على بعض المصطلحات مثل: المراسلات الدبلوماسية الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.
- تستعمل للدلالة على مهنة الممثل الدبلوماسي.
- وتستعمل بالخطأ كمرادف للاستراتيجية والسياسة الدولية والسياسة الخارجية.[2]

وعليه يمكن القول بأن الدبلوماسية تشمل مايلي:

1. المهنة أو السلك ورجاله، أي أن الدبلوماسية تعني الوظيفة الدبلوماسية.
2. الدهاء والكياسة، أي قدرة الشخص على آداء مهمته وتمثيل دوره وتحقيق رغباته بالدهاء والحيلة والمرونة في آداء عمله من أجل الوصول إلى الغاية التي يهدف إليها.
3. فن المفاوضات عن طريق ممثلين دبلوماسيين معتمدين لفض النزاعات بين الدول بهذه الوسيلة.
4. علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات عن طريق ممثلين معتمدين.
5. السياسة الخارجية للدول وقت السلم.[3]

---

[1] ***معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية،*** حسام الدين جاد الرب، (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع،د،س،ن)،ص.101.

[2] سعيد محمد أبو عباه، مرجع سابق ، ص.12.

[3] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 92.

المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية:

1) الدبلوماسية الثنائية:

تعتبر من أقدم أشكال العمل الدبلوماسي، ويقصد بها عموما تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما في مختلف المجالات والميادين.

ويعود انتشار هذا النوع من الدبلوماسية إلى مجموعة من العوامل والأسباب أهمها:

- تحرر الدولة بدرجة كبيرة في تحديد أهدافها ومصالحها من تلك القيود التي تفرضها الارتباطات الدولية.
- سرعة وسهولة إجراء الاتصالات الثنائية مقارنة بتلك التي تجري بين أطراف متعددة.
- أنها أكثر فاعلية في كثير من الأحيان، لأنها محصورة في طرفين فقط.[1]

2) الدبلوماسية متعددة الأطراف:

الدبلوماسية متعددة الأطراف هي ظاهرة حديثة وسببها ثورة الاتصالات والمواصلات التي شهدها العالم مما أدى إلى تطور العلاقات الدبلوماسية، وهنا تبلورت مهمة الدبلوماسية الجماعية من أجل توحيد الجهود الدولية في إرساء االأمن والسلم الدوليين وذلك في إطار المنظمات الدولية العالمية والإقليمية و حتى المتخصصة مثل: هيئة الأمم المتحدة، منظمة حقوق الإنسان، الإتفاقيات المتعلقة بالطيران المدني واستغلال البحار والأجواء وغيرها.

إنّ ماتتميز به الدبلوماسية الجماعية هو أنها تسعى إلى البحث عن حلول مشتركة وعامة لجميع الدول في مختلف القضايا.[2]

وتظهر أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف:

- تعزز القانون الدولي.
- وضع نظام أو آلية ثابتة لدبلوماسية متعددة الأطراف
- أرست فكرة التحالف بين الدول حيث بدأت التحالفات كشكل من أشكال التأمر إلى ان اصبح انشاء الاحلاف امر طبيعي بل اصبح من ضروريات البقاء للدول

---

[1] سعيد محمد أبو عباه، مرجع سابق،ص.53.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص.97.

- المساهمة في إقرار السلام العالمي
- فرصة للدول الكبرى لتنسيق أوضاعها وأطماعها.

3) دبلوماسية القمة أو المؤتمرات:

ارتبط هذا النوع من الدبلوماسية بالمؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم، وتمتاز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت، فهي تتم عن طريق دول ووفود الدول وأشخاص دوليين آخريين من جهة، ومن جهة أخرى فهي تعقد في مكان وزمان محددين لبحث قضايا دولية مختلفة.

حيث تعقد مؤتمرات دولية تضم العديد من رؤساء الدول بأشكال مختلفة منها:

1) مؤتمرات قمة تضم جميع رؤساء دول العالم.
2) مؤتمرات قارية تهم قارة معينة يحضرها رؤساء دول تلك القارة.
3) مؤتمرات القمة الإقليمية، وهي المؤتمرات التي تعقد بين رؤساء مجموعة من الدول تقع في منطقة إقليمية معينة أو تجمعها روابط قومية أو دينية أو تعاني من مشاكل معينة مثل مؤتمرات القمة العربية، ومؤتمرات دول عدم الانحياز ومؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي.
4) المؤتمرات المتخصصة، وهي المؤتمرات التي تعقد بين رؤساء دول لها مصالحها الخاصة في مواجهة الدول الأخرى، مثل مؤتمرات القمة التي عقدت بين الدول الصناعية السبع.[1]

5) الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الشعبية:

يقصد بالدبلوماسية الرسمية تلك الدبلوماسية التي يمارسها أشخاص القانون الدولي العام من دول ومنظمات دولية عن طريق مؤسسات رسمية معينة.

ويقصد بالدبلوماسية الشعبية جميع النشاطات التي لا تمارس من قبل الدول أوالمنظمات الدولية الرسمية، وإنما تقتصر على اتصالات ونشاطات وجهود الأفراد من مختلف الدول من أجل خدمة مصالح دولهم.[2]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص.99.

[2] سليمان صالح، ***استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة***، (مصر: جامعة طيبة،د.س.ن)،ص.4.

6) الدبلوماسية التقليدية والحديثة.

كانت الدبلوماسية التقليدية أو القديمة محدودة النطاق إلى حد ما، كما كانت إدارتها في التأثير محدودة وغالبا ما كانت القوة العسكرية أو أساليب التأثير هي الوسائل الرئيسية المستخدمة في الدفاع عن مصالح الدول، وكانت الدبلوماسية التقليدية سرية في معظم جوانبها تعتمد بشكل كبير وأساسي على العوامل الشخصية والذاتية، بعبارة أخرى يمكن القول بأنها دبلوماسية مغلقة ومحدودة المجالات.

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى بقيت الدبلوماسية الكلاسيكية مستقرة، أما بعد الحرب العالمية الأولى ومع ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية فإن الدبلوماسية التقليدية بدأت بالتراجع، ممأدى إلى بروز أنواع جديدة للدبلوماسية أهممها الدبلوماسية متعددة الأطراف والدبلوماسية الإقليمية(القطاعية).[1]

وفي العصر الحالي ومع التطور الذي شهدته تكنولوجيا الاتصالات أصبح الحديث عن دبلوماسية عالمية جديدة في إطار العولمة، وما يميز هذه الدبلوماسية أنها تقوم على النشطاء والمنظمات الخاصة والعامة والقادة السياسيون والجمهور العام ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، بالاضافة إلى كل الإمكانيات التي توفرهاالإنترنت لنشر الأفكار وبناء العلاقات الثقافية على المستوى العالمي وتشكيل الصور الذهنية والتأثير على الجماهير.[2]

وفي ظل هذه العولمة تأثر العمل الدبلوماسي بثورة المعلومات الهائلة فقد ألغت ابتكارات تكنولوجيا الاتصال المتطورة الحدود بين الدول وأغنتها عن آليات الدبلوماسية التقليدية بظهور أجهزة اخترقت الحدود المكانية والزمانية بحيث لم تعد المعلومة حصرا على تقارير السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية وآلياتهم التقليدية.[3]

إنّ ولوج الأنترنت مجال العمل الدبلوماسي فتح المجال لظهور نوع جديد من الدبلوماسية تعرّف بالدبلوماسية "**الرقمية الإلكترونية**" تعتمد على نوع جديد من الدبلوماسيين يحتاجون إلى نوعية

[1] محمد أبو عباه، مرجع سابق، ص.50.

[2] سليمان صالح، مرجع سابق، ص.02.

[3] محمد أبو عباه، مرجع سابق، ص.68.

التدريب على الإبتكار،من خلال تلقينهم لآليات جديدة تتناسب مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتجاوز الدبلوماسية التقليدية.[1]

وكنتيجة لكل هذه التطورات التي شهدها مجال الدبلوماسية ظهر مفهوم "**الدبلوماسية الإبداعية**" والتي تعني كيف تقوم الدولة بممارسة الدبلوماسية في عالم متشابك وذلك من خلال البحث عن أساليب جديدة في بناء العلاقات الدولية.[2]

[1] للإطلاع أكثر أنظر مؤتمر مالطا حول الإبتكار في الدبلوماسية في19-20 نوفمبر2012.

[2] سليمان صالح، نفس المرجع، ص.14.

المبحث الثاني: الأطر النظرية للدراسة.

المطلب الأول: نظرية النظام الاقليمي.

المفهوم العام لمصطلح النظام:

أصبح مصطلح النظام من أكثر المصطلحات استخداما في مختلف العلوم، وعليه نجد أن كثيرا من المفكرين قد اهتموا بهذا الموضوع ويمكن إبراز تعاريف البعض منهم في ميدان العلاقات الدولية كالآتي:

فحسب **Chales Maclelland** يعتبر النظام بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنظام حسبه هو:

" آداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات".[1]

أما **K.J.Holsti** فيرى أن النظام هو:

" مجموعة من الوحدات المستقلة سواء كانت قبائلا أو دولا أو أمما أو إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لعمليات مرتبة".[2]

في يعرف **مارتن كابلان** النظام الإقليمي على أنه:

" مجموعة من المتغيرات المرتبطة فيما بينها، ولها حدود تميزها عن البيئة الخارجية للنظام".

وفي مجال العلاقات الدولية يعرف كابلان النظام بأنه مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية معروفة.[3]

وفي نفس السياق يرى **برايار Braillard P** أنّ النظام عبارة عن:

" مجموعة عناصر متفاعلة، يؤلف كلاّ واحدا، ويظهر تنظيما معينا[4]".

ويذهب **دورتي بالستغراف** إلى التفصيل في مصطلح النظام من خلال عرضه لمكوناته كمايلي:

أ. إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية.

---

[1] محمد مجدان، ***تحليلات النظم في العلاقات الدولية***، (الجزائر :دار المواهب للنشر والتوزيع،2015)،ص.16.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

[4] Philippe Braillad. **Théorie des systèmes et relation internationales**. Bruxelles. Bruyant.1977.p

ب. نسق متكامل من العلاقات المستندة إلى مجموعة فرضية من المتغيرات السياسية فمثلا النظام الدولي يتضمن الحكومة العالمية (متغير سياسي مفترض).

ت. نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية في نظام دولي مثل: نظام القطبية الثنائية في الماضي.

إنّ كل نظام مؤلف من عناصر قد تكون وحدات، هويات وفق النظام الذي نحن بصدده.

أما التفاعل فهو نتيجة للعلاقات القائمة بين العناصر إذ أنه لا يمكن الحديث عن نظام دون علاقات تفاعلية، ويظهر ذلك من خلال تنظيم معين يتحدد وفق العلاقات القائمة بين العناصر التي تتأثر بالمؤثرات الداخلة أو المدخلات والنواتج أوالمخرجات،وبما ان النواتج تتأثر بالمحيط الذي يمكن اعتباره نظاما أشمل أو نظاما آخر مختلف فإن هناك عملية تفاعل تؤدي إلى مدخلات جديدة.[1]

النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية:

يعتبر مفهوم النظام الإقليمي(Régional System) مفهوم حديث النشأة حيث لم تتناوله الدراسات العلمية في ميدان العلاقات الدولية إلا في نهاية السيتينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، وذلك راجع إلى مجموعة من المستجدات والمتغيرات وتتمثل حسب المنظر **Oran Young** في:

- غياب حرب عالمية ثالثة تؤدي إلى حدوث استقطاب على المستوى الدولي مما فتح المجال أمام كل منطقة لكي تطور بشكل أو بآخر خصوصياتها المميزة.
- تراجع القوة وتراجع استعمالها بشكل تدريجي في النظام الدولي.
- ظهور قوى اقليمية جديدة على المسرح العالمي.

ويمكن أيضا ارجاع هذا الاهتمام بالنظام الاقليمي أيضا إلى مجموعة من الأحداث التي شهدها النظام الدولي، كهزيمة الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية سنة 1989 وكذلك حرب الخليج الثانية (1990-1991).[2]

---

[1] حداد ريمون، ***العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة***،(بيروت:دار الحقيقة،ط1، 2000)،ص. 199.

[2] محمد مجدان ،مرجع سابق،ص.101.

قدّم كثير من الكتّاب والباحثين تعريفات مختلفة للنظام الإقليمي وقد استعمل كل منهم تسمية مختلفة لهذا النظام ومن هذه التسميات: النظام الفرعي، النظام الدولي الجزئي، النظام الدولي الفرعي، النظام المعان أو التابع.

وإذا أتينا إلى مسألة تعريف النظام الإقليمي نجد أنها جد معقدة وذلك راجع إلى اختلاف الصفات المعتمدة في تعريفه، ونتيجة لذلك ظهرت عدة اتجاهات أهمها الاتجاهات الثلاثة الآتية:

- **الاتجاه الأول:** يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي.
- **الاتجاه الثاني:** يركز على وجود عنصر التجانس بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.
- **الاتجاه الثالث:** يرى بأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية، إقتصادية، ثقافية،واجتماعية بين الدول.[1]

يعرف **ويليام تومبسون** « **William Thompson** » النظام الاقليمي بأنه:

" نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا ..... ويجري إنشاؤه والحفاظ عليهمن قبل طرفين متجاورين أو أكثر".[2]

ويمكن تعريف النظام الإقليمي على أنه:

" يشير إلى شكل من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل اقليم جغرافي واحد كما يشير إلى علاقاتها وتفاعلاتها مع نظم إقليمية أخرى ومع النظام الدولي ومع الدول كذلك.[3]

وأمام الاختلاف الملاحظ في تحديد العناصر المشكلة لتعريف النظام الإقليمي بين الجغرافية والمؤسساتية والثقافية والسياسية، يقترح "جورن هيتن"« Bjorn Hetten » مايصطلح عليه مستويات الأقلمة والتي حددت في **خمس مستويات** كمايلي:

---

[1] محمد سمير عياد، ***مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية،2006/2003)، ص.29.

[2] عبد القادر دندن، ***الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية***، (الأردن:مركز الكتاب الأكاديمي، ط1،2014)،ص.18.

[3] محمد مجدان،مرجع سابق، ص.112.

- **المستوى الأول:** الإقليم كوحدة جغرافية: محددة بحواجز طبيعية أو خصائص بيئية مثل أوربا من الأطلسي إلى الأورال أو شبه القارة الهندية ويمكن اعتبار هذا المستوى الأول بمثابة الشكل الأولي للإقليم مادام أنه ليس هناك مجتمع منظم فهذا الإقليم ينبغي له أن يكون مأهولا بسكان بينهم نوع من العلاقات وهذا مايقودنا إلى البعد الاجتماعي.
- **المستوى الثاني:** الاقليم كنظام اجتماعي: يقتضي هذا المستوى وجود نوع من العلاقات عبر محلية بين الجماعات الانسانية، هذه العلاقات تشكل مركبا أمنيا، أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن بقية الجماعات ومنه الاستقرار في النظام الإقليمي ككل، ونكون بذلك أمام مايطلق عليه "هيتن" اسم الإقليم البدائي.
- **المستوى الثالث:** الإقليم كتعاون منظم في الميادين الثقافية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية في هذه الحالة يعرف الاقليم بقائمة الدول التي تعد الأعضاء المشكلة للتنظيم الإقليمي في مسألة ما وهذا الإقليم المنظم يمكن وصفه بـ: الإقليم الرسمي.[1]
- **المستوى الرابع:** الإقليم كمجتمع مدني: يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي ويطور الاتصال الاجتماعي ويقرب القيم عبر الإقليم وبالطبع فإن الوجود المسبق لتقاليد ثقافية هنا له أهمية حاسمة.
- **المستوى الخامس:** الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة: له القدرة على الفعل وشرعيته وهيكل لصنع القرار والمسائل الهامة للتدخل الإقليمي: كحل النزاعات، خلق الرفاهية، هذه العملية متشابهة لتشكيل الدولة وبناء الأمة وأما المخرجات الناجمة عنها فيمكن أن تكون الدولة الإقليم التي يمكن أن تقارن من حيث إمتداد مجالها بالامبراطوريات الكلاسيكية، أما من حيث النظام السياسي فهي تمثل تطورا لوحدات سياسة ذات سيادة قومية سابقا إلى مجموعة أمنية فوق قومية أين يضحى بالسيادة لصالح الكل.[2]

الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة:

الإقليمية "**Régionalisme**" استعمل هذا المصطلح بمعنيين:

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق،ص.21.

[2] المكان نفسه، ص.22.

الأول: هو قوة الشعور بالانتماء في جزء من بلد ما إستنادا إلى فرق جغرافي وثقافي، وقد تكون لها جذور أيضا في الماضي ويمكن أو لايمكن أن يتم التعبير عنها سياسيا على شكل مطالبات بأن تؤول إليها السلطة.

الثاني: هو اعتقاد سياسي وإداري أنّ البلد يدار بأكبر قدر من الكفاءة بتقسيمه إلى أقاليم بدلا من تقسيمه إلى مناطق حكومية محلية صغيرة وهذا المفهوم مفهوم تكنوقراطي ويدعى في بعض الأحيان "الأقلمة" régionalisation .[1]

يعتبر مفهوم الإقليمية من المفاهيم الديناميكية أي المتفاعلة مع بيئتها فمع تغير بيئة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تطور مصطلح الإقليمية وبرز ما عرف بالإقليمية الجديدة The new Régionalisme.

يقصد بالإقليمية الجديدة: " تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي تبلورت في منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وكتل تجارية واقتصادية إقليمية كبرى.[2]

أهم العوامل التي ساعدت على بروز الإقليمية الجديدة:

- حدوث تغيرات اقتصادية وتجارية بعد انهيار نظام "بريتون وودز".
- صعود قوى اقتصادية وتجارية في شكل مؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الأوربي.
- بروز منظمات اقليمية ناجحة خاصة في القارة الآسيوية مثل منظمة دول جنوب شرق آسيا.
- بروز ظواهر لاتحل بالصراع أو التدخل العسكري، وإنما تفرض التعاون والتكامل الاقليمي.[3]

يمكن التمييز بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة في النقاط التالية:

- الإقليمية التقليدية تركز على محورية التجاور الجغرافي والتقارب الثقافي والايديولوجي،في حين أن الإقليمية الجديدة تركز على عامل المصالح بين الدول (إمكانية تجاوز التقارب الجغرافي).[1]

---

[1] ***معجم بلاكويل***، فرانك بيلي، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2003)، مادة العلوم السياسية، ص ص.570،571.

[2] لبنى جصاص، ***دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تخصص:سياسة مقارنة،،(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009-2010)، ص.12.

[3] حجاب عبد الله، مرجع سابق، ص.18.

- الإقليمية التقليدية موجهة داخليا وحمائية بالمفهوم الاقتصادي، أما الجديدة فهي توصف بالإقليمية المفتوحة القائمة على أساس الاعتماد المتبادل.
- الإقليمية التقليدية مهتمة بالعلاقات بين الدول فقط، أما الإقليمية الجديدة فتشكل جزءا من التحولات البنيوية العالمية حيث نجد فيها الفواعل غير الدولة.[2]

أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل:

تبرز أهمية النظام الإقليمي كمستوى من مستويات التحليل في العلاقات الدولية في أنّه:

- يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية والنظام الدولي من ناحية أخرى، فدراسة السياسة الخارجية لأية دولة لايمكن فهمها بشكل كامل دون الرجوع إلى البيئة المجاورة التي توجد فيها.
- يكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته بوصفه مستوى تحليلي متوسط بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول الإقليمية، من ناحية كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين.
- يساعد استعمال هذا النوع من المستويات في التحليل على معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم وداخل الإقليم من مرحلة إلى أخرى.
- من الناحية الأكاديمية يساهم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من خلال صياغة مناهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة.[3]

---

[1] محمد السيد سليم، "المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن العشرين" ، ***السياسة الدولية***، المجلد14، العدد167، جانفي2000،ص.70.

[2] حجاب عبد الله، مرجع سابق،ص.18.

[3] محمد السعيد إدريس، ***النظام الإقليمي للخليج العربي***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2000)،ص ص13،14.

المطلب الثاني: نظرية الدور كمستوى للتحليل الإقليمي:

لقد ظّل مفهوم الدور متصلا بالدراسات الاجتماعية والنفسية ولم يلج مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلا بعد نشر هولستي لمقال بعنوان " دراسة في مفاهيم الدور الوطني" عام 1970.[1]

إنّ مفهوم الدور يمكن أن يستعمل بطريقتين اجتماعية ونفسية، وهذا مادفع الباحثين إلى محاولة تحقيق نوع من التأليف بين المظاهر المختلفة للدور وهي المحاولات التي أنتجت مااصطلح عليه في العلوم الاجتماعية ب "نظرية الدور"، وهذا ما أدى إلى اختلاف وتباين التعاريف المقدمة لمفهوم الدور، وفيمايلي أهم التعاريف:

- **تعريف مورينو Moreno:**

" يمثّل الدور تجربة خارجية بين الأفراد، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج، فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة، وبذلك نحدد تعريفين متتابعين لدى الفرد، إذ أنّ إدراك الدور يعني تعيين المنبه والإجابة عليه".

- **تعريف بيدل Biddle:**

" الدور قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة بسلوكيات شخص، أو مكانة اجتماعية"

- **تعريف رالف لينتون Ralf Linton:**

" الدور مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكيات محددة من طرف المجتمع، لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية".

- **المعجم الحديث للتحليل السياسي:**

" أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، ويميل الدور غالبا عن الوضع، بحيث أنّ الوضع يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في

[1] Cameron G. Thies، Role Theory and Foreign Policy, University of Iowa Department of Political Scienc,may2009,p02.

حيث أن الدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، ويكسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على آدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية".[1]

تزايد الإهتمام بمفهوم الدور في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية مع التطور الذي شهدته الدراسات الإقليمية، وكذلك بروز أحداث على الساحة العالمية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية.

وتذهب الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الإهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها أو يحتملها أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، وفي هذا الصدد قدّم "ديفيد مايرز" نموذج لدراسة الهيمنة الإقليمية توصل فيه إلى وضع تصنيف لأدوار الفواعل على النحو التالي:

- المهيمن الإقليمي Regional Hegemonos أو المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegemonos : هو دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي.
- المساوم Bargainer: هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، والمساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفعالية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة.
- الموازن Balancer : هي الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لاتقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، ولكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، ويتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على على قوة هذه الدولة الموازنة.[2]

[1] حجاب عبد الله، مرجع سابق، ص ص.23،24.

[2] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص ص.39-42.

الفصل الثاني

تمهيد:

تحتل دول شرق آسيا أهمية متقدمة في سلم أولويات السياسة الخارجية للصين باعتبارها تمثل عمقها الإستراتيجي، لذلك فإن طبيعة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول سينعكس على الصين بشكل مباشر.

ولا شك أنّ الحديث عن الدبوماسية الصينية في مجالها الإقليمي يتطلب وبشكل ضروري الإحاطة بأهم المحددات والمتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على توجهات مسار دبلوماسية الصين في الساحة العالمية وفي محيطها الإقليمي بشكل خاص –شرق آسيا–، وإستنادا على هذا توجّب علينا دراسة منطقة شرق آسيا دراسة تحليلية تهدف إلى تحديد أهميتها الإستراتيجية بالنسبة إلى الصين.

وهذا ماسيتناوله هذا الفصل من خلال مبحثين يندرج تحت كل مبحث مطلبين.

المبحث الأول : الإطار العام لمنطقة شرق آسيا.

المطلب الأول: ضبط جغرافي وتاريخي لمنطقة شرق آسيا.

أ. من الناحية الجغرافية:

يُطلق مصطلح شرق آسيا على الدّول التي توجد في الجزء الشرقي من القارة الآسيوية دون الدول الإقليمية (الأوراسية)، وتَصل مساحة الدول إلى "اثني عشر مليون كيلومتر مربع "، وتُشكل هذه المساحة حوالي 28% من القارة الآسيوية، ويعيش عليها ما يزيد عن 1.5 مليار نسمة، وبذلك تكون المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم.

وتتألّف دول شرق القارة الآسيوية من ثماني دولٍ فقط، وهي:

الصين: تقع الصين في الجزء الشمالي من النصف الشرقي للكرة الأرضية، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا،وهي مطلة على الساحل الغربي للمحيط الهادي، وتعدإحدى أكبر الدول في العالم حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث المساحة (حوالي 9.6 مليون كلم^2)[1].

هونغ كونغ: تقع جنوب الصين في الجزء الشرقي من قارة آسيا وفي سواحل الصين الشعبية الجنوبية وتشرف على مدخل خليج كانتون وهي عبارة عن شبه جزيرة كولون ومئتي جزيرة أخرى أهمها جزيرة فكتوريا. تبلغ مساحتها 1040كم وعدد سكانها 5887000 نسمة.

اليابان: تقع اليابان شرق القارة الآسيوية بين المحيط الهادي وبحر الصين الشرقي وتتكوّن من 6852 جزيرة ،يعيش عليها أكثر من 126 مليون نسمة، وتَصل مساحتها إلى أكثر من 377.944 كيلومتر مربعا، وتنحصر بين دائرتي عرض 24 درجة و446 درجة باتجاه الشمال، وبين خطي طول 122 درجة و146 درجة باتجاه الشرق.

ماكاو: تتبع إدارياً إلى جمهوريةِ الصين الشعبية، وتوجد في الجانب الغربي من دلتا نهر اللؤلؤ، وتصل مساحتها إلى 30.3 كيلومترٍ مربع، ويعيش عليها من 636.200 نسمة.

---

[1] عبد الرحمن بن سانية، ***الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم تخصص: اقتصاد التنمية(جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013)،ص.114.

منغوليا: هي ليست دولةً ساحلية، تحدّها من الرّكن الشمالي روسيا، والصين من الجهات الجنوبية والشرقية والغربية، وتُعد مدينة أولان باتور عاصمةً لها وأكبر مدنها، وتَصل مساحتها الإجمالية إلى 1.566000 كم^2.

كوريا الشمالية: تقع كوريا الشمالية شمال كوريا الجنوبية وفي القسم الشرقي لقارة آسيا وهي امتدادا لهضبة منشوريا، يحدها من الجنوب كوريا الجنوبية، وشمالا الصين وجزء من روسيا، وغربا البحر الأصفر، وشرقا بحر اليابان وتتبعها بعض الجزر في بحر اليابان، تبلغ مساحتها 47.399 كم^2 ويقدر عدد سكانها بحوالي 23486000 نسمة.

كوريا الجنوبية: تقع كوريا الجنوبية في القسم الشرقي لقارة آسيا وهي امتداد لهضبة منشوريا، تحدها شمالا كوريا الشمالية، وجنوبا مضيق كوريا الذي يفصلها عن بعضا الجزر اليابانية، وغربا البحر الأصفر، وشرقا بحر اليابان، تبلغ مساحتها 38330 ميل مربع وتقدر نسبة السكان فيها بحوالي 45553882 نسمة.

تايوان: تقع جنوب شرق الصين وشرق القارة الآسيوية، وهي عبارة عن جزر تقع في بحر الصين ويفصلها عن الصين مضيق فرموزا ويتبعها عدة جزر صغيرة أهمها جزر بسكادور، وتجاورها الصين تبلغ مساحتها 13969 ميل مربع وعدد سكانها 21500583 نسمة.[1]

خريطة 01: توضح التقسيم الجغرافي لدول شرق آسيا.

المصدر: **http://www.travelhealth.gov.hk/english/destination/east_asia.html**

[1] ***الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم***، آمنة إبراهيم أبو حجر، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 130، 151.

ب. **من الناحية التاريخية:**

مصطلح "**شرق آسيا**" استعمل خلال الحرب العالمية الثانية من طرف قيادة الحلفاء بـ"سيلان" (سيريلانكا حاليا)، وقد زاد وانتشر بشكل كبير استعمال هذا المصطلح في الدراسات الحديثة لسببين رئيسين هما:

1. بداية وضوح التقسيمات الإقليمية في آسيا وذلك بظهور النظام الإقليمي في شمال شرقها وجنوب شرقها وغيرهما.
2. تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق آسيا، حيث أنّها تضم أهم الأقطاب او القوى (الصين كقوة اقتصادية، اليابان، والكوريتين كقوتتين نوويتين).

إضافة إلى هذه الأسباب يمكن القول بأن منطقة شرق آسيا خلال فترة الحرب الباردة، قد تأثرت وبشكل كبير بالأوضاع العالمية والعلاقات التي ربطتها بدول الجوار وكذلك بالمعسكريين آنذاك.إذ كانت هذه الأخيرة بمثابة مسرح جيوسياسي استغل في التنافس بين القوتين من خلال اتباع سياسات التحالف،حيث اعتبر التحالف الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية و الصين الركيزة الأساسية في استراتيجية الاحتواء التي انتهجتها واشنطن لتحجيم نفوذ الإتحاد السوفياتي في المنطقة في حين نجد أن الحليف الوحيد للاتحاد السوفياتي في المنطقة هو "بيونج يانج".[1]

[1]- نسيمة طويل، ***الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا:*** دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009-2010).ص ص.87،86.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق آسيا.

ترتبط المكانة الإستراتيجية لأي منطقة إقليمية بمعطيات القوة التي تملكها بلدان هذه المنطقة ومدى تأثير هذه المعطيات على صنع السياسة الخارجية وتوجهات الدبلوماسية وتأثير هذه الأخيرة على السياسة الدولية والإقليمية،لذلك فمكانة شرق آسيا الإستراتيجية وأهميتها ارتبطت بكونها تضم دول محورية في القارة الآسيوية (الصين اليابان وكوريا)، فتركيبة هذه الدول من موقع حيوي ومناطق غنية بالطاقة وكذلك الإقتصاديات الحيوية والديناميكية كان لها دور بليغ في جعل منطقة شرق آسيا منطقة ذات ثقل استراتيجي.

من الناحية الطبيعية والجغرافية فإن أهمية المنطقة تكمن في أنها تمتاز بسطح متسع ومتنوع من مرتفعات شاهقة وسهول وهضاب شاسعة، إضافة إلى توفرها على مناخ قاري معتدل مع تسجيل هطول كميات مرتفعة من الأمطار.

إضافة إلى هذه الخصائص الطبيعية والجغرافية فإن الموقع الجغرافي لهذه الدول عززّ من عمقها الإستراتيجي فهي تطل على مجموعة هامة من المنافذ البحرية، حيث نجد أنّ كوريا الجنوبية تطل من الجهة الغربية على البحرالأصفر ومن الشرق بحر اليابان، في حين نجد أن اليابان تطل على المحيط الهادي الشمالي وكذلك بحر اليابان إضافة إلى شبه الجزيرة الكورية، أماّ الصين وهونغ كونغ فتطلان على نهر الصين وبحر الصين الجنوبي.[1]

يؤكد علماء "الجيوسياسة" أنّ لخصائص الدولة ومجالها الحيوي دور هام في تحديد التحرك الإستراتيجي وخطوط المدى الحيوي لها، حيث يؤكد "موسهرفر" أنّ الدول القوية هي التي تتوفر على هذه الخصائص الأربعة الأساسية:

1. المجال الجغرافي الواسع.
2. الاقتصاد القوي.
3. موقع العاصمة الاستراتيجي.
4. درجة تحضر وتجمع السكان.

وحسب الدراسات الجيوسياسية لمنطقة شرق آسيا فإنّ كل دولها تشتمل على هذه المقومات.

---

[1] الهادي قطش، ***أطلس الجزائر والعالم: طبيعيا-بشريا-سياسيا***، (الجزائر: دار الهدى، 2009)،ص118.

إنّ إحتواء منطقة شرق آسيا على ثلاث قوى كبرى والتي تتمثل في الصين واليابان وكوريا، جعل منها قطب استراتيجي بامتياز وذلك راجع إلى ماتمتلكه هذه الدول من معطيات قوة في كل المجالات مما مكنّها من مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في زعامتها للعالم، وبالتالي خلق قطبية دولية جديدة بطرف آسيوي.

خريطة 02: توضح التنوع الجيوسياسي في شرق آسيا.

المصدر: http://joannestephens.tk/strong3/426-2-0904-strong3.html

المبحث الثاني: المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الصينية

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

❖ **المحددات الجغرافية:**

تقع الصين في موقع جغرافي بالغ الأهمية، وهذا راجع إلى تمتعها بمجموعة من الخصائص والمؤهلات الهامة التي كان لها الشأن الكبير في بناء القوة الصينية، وفيمايلي ذكر لأهم هذه الخصائص:

➢ **المساحة والموقع والتضاريس:**

تقع الصين في القسم الشرقي من قارة آسيا بمساحة تقدر بـ 9.6 مليون كم^2 تمتد من شمالها إلى جنوبها على مسافة 5500 كم، ومن شرقها إلى غربها على مسافة 5200 مليون كم، وبمحيط حدودي يبلغ20000كم حيث تحدها 14 دولة: كوريا الشمالية، روسيا، منغوليا، كازاخستان، كيرغستان، طاجيكستان، أفغانستان، باكستان، الهند، نيبال، بوتهان، بورما، لاوس وفيتنام.

تقّسم الصين إلى منطقتين متمايزتين يفصل بينهما خط طول 100 درجة شرقا. الصين الشرقية ذات الطابع السهلي، والصين الغربية التي تتميز بالهضاب والسلاسل الجبلية المرتفعة.

وعموما يمكن تقسيم تضاريس الصين كالتالي الجبال تشكل ما نسبته 33.3% من تضاريس الصين في حين نجد 26% من الهضاب، و 12%من السهول، و9.9% من التلال، و18.8%من الأحواض.[1]

إنّ الهيكل الأساسي لتضاريس الصين تحدده جبالها التي تنقسم إلى خمسة أقسام رئيسية:

❖ الجبال الشرقية الغربية: وتضم مجموعة جبال تيانشان، وينشان، ومجموعة جبال كونلون، وتشينينج، ودابين، وسلسلة جبال ناننينغ.

❖ الجبال الجنوبية الشمالية: وتضم جبال خلان، وليوبان، وجبال هنجدوان وغيرها.

❖ الجبال الشمالية الشرقية– الجنوبية الغربية: وأهمها جبال تشانج باى، وجبال شنجان الكبرى،وجبال تايهانج وجبال ووشان.

---

[1] محمد عطية محمد ريحان، ***التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد، (جامعة فلسطين: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012)، ص ص.16-18.

- ❖ الجبال الشمالية الغربية– الجنوبية الشرقية: وهي جبال آلتاى، وجبال تشى ليان وجبال كانجديس.
- ❖ الجبال القوسية: أهمها جبال همالايا وتايوان.[1]

➢ **الأنهار والبحيرات والشلالات:**

تجري داخل حدود الصين أنهار كثيرة تبلغ حوالي 1500 نهر من الغرب إلى الشرق، وبفعل هذه الأنهار فإن الصين غنية جدا بموارد الطاقة المائية وتحتل المركز الأول في العالم من حيث الطاقة الكهرومائية، ويعتبر نهر "اليانغتسي" أطول الأنهار في الصين وآسيا إذ يعدّ ثالث نهر في العالم بعد النيل والأمازون حيث يبلغ طوله 6300 كم، يخترق مجراه الأعلى جبالا شاهقة وأودية عميقة مما يتيح له طاقة مائية عالية، ويعدّ ايضا شريانا رئيسيا للمواصلات المائية فهو يربط بين شرق وغرب البلاد ولهذا سمي بـ"**المجرى الذهبي**".

إضافة إلى نهر "اليانغتسي" يوجد النهر "الأصفر" وهو ثاني أطول نهر في الصين إذ يبلغ طوله 5464 كم ويمتاز بأراضيه الخصبة والمعادن المتنوعة.

تنتشر في الصين بحيرات كثيرة وهي تغطي مساحة 80.000 كم^2 إذ تقدر بحوالي 2800 بحيرة أهمها: بحيرة بويانغ في شمال مقاطعة جيانغسي وبحيرة دونغتينغ في شمال هونان، وبحيرة هونغسته في غرب جيانغسو وبحيرة تايهو في جنوب جيانغسو، ويتواجد في الصين أكثر من مئة شلال كبير وأهم هذه الشلالات شلال هوانغقوشو، هوكو وشلال البركة السماوية.[2]

➢ **المناخ:**

يتنوع المناخ في الصين بسبب المساحة الشاسعة التي تحتلها، فطبقا لدرجات الحرارة تنقسم الصين من الجنوب إلى الشمال إلى: المنطقة الاستوائية والمنطقة المدارية، والمنطقة المعتدلة الأكثر حرارة، والمنطقة المعتدلة تماما، والمنطقة المعتدلة الأكثر برودة.أما التقسيم بحسب الرطوبة فإن الصين تنقسم إلى منطقة رطبة،منطقة شبه جافة، ومنطققة جافة تماما.

[1] إبراهيم نافع، ***الصين معجزة نهاية القرن العشرين***، (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999)،ص.191.

[2] محمد عطية محمد ريحان، مرجع سابق، ص ص.22،21.

ويظهر في الصين في المناخ القاري القاسي بصفة واضحة في التغيرات الكبيرة في درجة الحرارة، والفارق الكبير بين أشد الفصول حرارة وأكثرها برودة، أما بخصوص الرياح الموسمية فتكون شمالية شتاءا وجنوبية صيفا نظرا لوقوعها على أكبر المحيطات وهو المحيط الهادي.

وتقع معظم أقاليم الصين في المنطقة المعتدلة مناخيا: حيث يقع جزء منها في المنطقة المدارية وشبه المدارية جنوبيا، أما شمال الصين فيقترب من المناطق الجليدية، لذا تتفاوت درجات الحرارة في مختلف الأقاليم تفاوتا كبيرا فبينما تشتد الحرارة وتغزر الأمطار تقريبا طوال العام في بعض الأقاليم كمنطقة "هاينان" فإن فصل الشتاء يطول في الشمال الشرقي ويقصر في الصيف، أما المناطق القريبة من البحار في شرق الصين فمناخها معتدل ورطب، وتتباين فيها الفصول الأربعة، بينما في مناطق الشمال الغربي قد يتقلب المناخ تقلبا شديدا في اليوم الواحد، أما في الجنوب الغربي فتمتد مناطق البرد القارس نظرا لارتفاع تلك المناطق عن سطح البحر.[1]

❖ **المحددات السياسية:**

يعتبر العامل السياسي عاملا مهما في توجيه نشاط السياسة الخارجية للدول، والصين من الدول التي تتمتع بنظام سياسي قوي مستمد من قلب الحضارة الصينية التي ترتكز على مايلي:

- الثقافة الكونفشيوسية.
- الثقافة الماركسية.
- التوجهات اللبيرالية العاصرة.

هذه العناصر الثلاث حددت طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إعلاء القومية والثقافة الصينية في توجهات السياسة الخارجية الصينية.[2]

ويقوم النظام السياسي في الصين على أساس الحزب الواحد وهو "**الحزب الشيوعي**" والذي تأسس عام 1921 قد بلغ عدد أعضاء هذا الحزب ما يقارب 70 مليون عضو موزعين على منظمات شعبية في الصين، ويهدف الحزب إلى إقامة نظام اجتماعي شيوعي من خلال مبادئ اشتراكية بخصائص

[1] ابراهيم نافع، مرجع سابق، ص.192.

[2] محمد ياسين خضير، ***الصين ومستقبل النظام الدولي***، (د س ن، د ب ن)، ص. 06.

صينية، ويعتبر الحزب من مراكز إتخاذ القرارات المهمة في الصين إلى جانب مجلس الدولة وجيش التحرير الشعبي.[1]

❖ **المحددات الثقافية:**

إنّ النجاحات التي حققتها الصين في مختلف المجالات راجع بالدرجة الأولى إلى القيم الحضارية المستمدة من الثقافة الصينية والمستمدة بشكل رئيسي من الثقافة الكونفشيوسية–نسبة إلى الفيلسوف الصيني **كونفشيوس***–التي لطالما شكلت الدعامة الأساسية في بناء القوة الصينية فالطفرة الصينية جاءت في إطار رؤية حضارية متكاملة.

ترتكز الفلسفة الكونفشيوسية على "الأخلاق"، حيث تهتم بشكل كبير على تربية الوازع الداخلي للفرد ليشعر بالانسجام الذي يسيطر على حياته النفسية مما يجعله يخضع للقوانين الاجتماعية بشكل تلقائي وتسعى الكونفشيوسية إلى جمع الحكومة والشعب معا في أخلاق واحدة وذلك بربط كل ماهو سياسي واجتماعي بعامل الأخلاق، حيث ينطلق من مسلمة أن الانسجام الداخلي للفرد هو انسجام الدولة ووحدتها في النهاية.[2]

❖ **المحددات العسكرية:**

تمتلك الصين قدرات عسكرية هائلة وذلك راجع إلى مجموعة المبادئ التي تعتمد عليها في استراتجيتها العسكرية والتي تسميها بـ "**التوجيهية العسكرية**"، وهذه المبادئ تم إستخلاصها من إدراك الصين لبيئتها الأمنية وطبيعة الحروب الحديثة في ظل عصر المعلوماتية وكذلك ترجع إلى أفكار الرئيس "هوجينتاو" والأيديولجية السياسية التي تعتنقها الصين عموما.

---

[1] فوزي حسن حسين، ***الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية***، (لبنان: دار المنهل اللبناني،2009)، ص ص.59،60.

[2] صلاح بسيوني رسلان، ***"رائد الفكر الإنساني كونفشيوس"*** ،(القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص ص.18-76.

*كونفشيوس: فيلسوف صيني يتكون اسمه من لفظين كونغ Kung وهو اسم الأسرة التي ينتمي إليها، وفوتس Futze ومعناه الأستاذ المبجل أو الحكيم، ثم حرفه ولتنه الأوربيون فصار "كونفشيوس" والذي يعني الفيلسوف كونغ أو الحكيم كونغ.

وجوهر هذه المبادئ هو "إستخدام مبدأ الدفاع الفعّال عن الصين وعدم التدخل في الحروب الخارجية إلاّ في الحروب التي تمس الأمن القومي الصيني والسيادة الصينية[1].

وقد ورد في إحصائيات حول الانفاق العسكري الصادر عن معهد "ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) في أفريل 2011 أنّ حجم الإنفاق العالمي قد بلغ 1630 مليار دولار، وكان نصيب الصين منها 119 مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا من حيث الإنفاق العسكري بنسبة 7.3%[2].

وفيمايلي عرض لأهم القدرات العسكرية للصين:

❖ **المحددات الإقتصادية:**

تعدّ الصين من القوى الدولية الفاعلة بشكل كبير في الجانب الإقتصادي، إذ أنّها تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

وقد مرّ الإقتصاد الصيني بمجموعة من المراحل ارتبطت بالأوضاع الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الصين في فترات مختلفة.

➢ **الاقتصاد الصيني في الفترة الممتدة مابين (1949-1978):** في هذه المرحلة كان الاقتصادي جد فقير ومتدهور حيث تميّز بمايلي:

✓ دخل فردي ومعدل نمو اقتصادي جد متدني.

✓ استثمار أجنبي غائب كليا.

✓ اسهامها في مجمل التجارة العالمية كان بنسبة جد قليلة.

كل هذا التدهور راجع إلى السياسة الانعزالية التي طبقتها الصين في تلك الفترة.

[1] فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص.85.

[2] حذفاني نجيم،العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون – فترة مابعد الحرب الباردة- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات آسيوية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاتصال، 2011)، ص.44.

- ✓ **الاقتصاد الصيني بعد سنة 1978:** في هذه الفترة شهدت الصين العديد من التغييرات أهمها وصول"**شياو بينج**" للقيادة والذي أدرك بأنّ النهوض بالاقتصاد الصيني يتطلب انتهاج سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم.

وتم في هذه الفترة اتباع استراتيجية اصلاح تهدف الى الاصلاح في مختلف المجالات وبشكل تدريجي فالاصلاح في الصين كان قائما على أساس تطوري وليس ثوري، وبهذا فقد شهدت الصين تغييرا هيكليا هائلا، ونموا اقتصاديا جد مرتفع بصورة استثنائية فقد بلغ متوسط الناتج المحلي الحقيقي حوالي 07% سنويا، وارتفع دخل الفرد إلى أربعة أضعاف ماكان عليه ليصل إلى 22770 دولار سنة 1995.[1]

- ✓ برنامج التحديثات الأربعة: تم طرح هذا البرنامج في المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في نوفمبر 1978 والذي يمكن تلخيص أهم جوانبه فيما يلي:

1. جعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الهيكلية للاقتصاد العالمي.
2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيرا الدفاع.
3. إعادة هيكلة قطاعات الانتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية الذي أقره الحزب الشيوعي عام 1980 والذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية والسماح بمشروعات خاصة، وكذلك سيطرة الدولة على الطاقة والمعادن والصناعات الثقيلة.
4. الاصلاحات الحضرية، وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة وخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة وفتح المشاركة مع المشاريع الأجنبية وتشجيع الاستثمارات.
5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب الشيوعي.
6. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.

[1] أسماء دريسي، ***التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسير فرع النقود المالية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007-2008)، ص ص.96-97.

7. إنعاش القطاع السياحي وبناء المرافق السياحية، وتسهيل اجراءات التأشيرة للسياح. [1]

جدول01 : يوضح متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي الحقيقي من 1960-2011.

السنة	متوسط النمو السنوي %
1960	%5.3
1979	%9.8
1980	%7.9
1985	%12.8
1990	%3.8
1991	%9.3
1992	%14.2
1993	%14.0
1994	%13.1
1995	%10.9
1996	%10.0
1997	%9.3
1998	%7.8
1999	%7.6
2000	%8.4
2001	%8.3
2002	%9.1
2003	%10.0
2004	%10.0
2005	%9.9
2006	%11.1
2007	%14.2
2008	%9.6
2009	%9.2
2010	%10.3

[1] فوزي حسن حسين، مرجع سابق،ص ص124-126.

2011	%9.6

المصدر: **البيانات الرسمية للحكومة الصينية، وحدة الاستخبارات الاقتصادية وصندوق النقد الدولي ص.15.**

- ✓ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التجارة الخارجية للصين:**

تعدّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة محددا رئيسيا في الاقتصاد الصيني ومصدرا مهما لنمو الرأسمال الصيني حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا ونموا هائلا خاصة في الفترة الممتدة من 1983 إلى غاية 2004، حيث أنّها قدّرت بـ 636 مليون دولار في 1983 لتصل إلى حدود 618 مليار دولار نهاية 2005.

جدول02: يوضح حجم الصادرات والواردات للصين 1979-2005.

السنة	الصادرات%	الورادات%
1979	%13.7	%15.7
1980	%18.1	%19.5
1981	%21.5	%21.6
1982	%21.9	%18.9
1983	%22.1	%21.3
1984	%24.8	%26.0
1985	%27.3	%42.5
1986	%31.4	%43.2
1987	%39.4	%43.2
1988	%47.6	%55.3
1989	%52.9	%59.1
1990	%62.9	%53.9
1991	%71.9	%63.9
1992	%85.5	%81.8
1993	%91.6	%103.6
1994	%120.8	%115.6
1995	%148.8	%132.1
1996	%151.1	%138.8
1997	%182.7	%142.2

1998	%183.8	%140.2
1999	%194.9	%165.8
2000	%249.2	%225.1
2001	%266.2	%243.6
2002	%325.6	%295.2
2003	%438.4	%412.8
2004	%593.4	%561.4
2005	%762.0	%660.1

Source :WayneMorrisson,china'seconoicconditions,Washington,DC :Congressional,service,
jnuray2006,pp06-07.

وباعتبار أنّ هذه المحددات تمثل مختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة القرارية لصانع القرار في الصين حيث يؤثر مستوى القوة والامكانيات على التوجه الذي تتخذه السياسة الخارجية الصينية من حيث الأهداف والمخرجات، بما يتناسب مع المكانة والدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: المحددات الاقليمية

من شأن المحددات والمتغيرات التي يشهدها نظام إقليمي أو منطقة إقليمية معينة أن تؤثر على توجهات السياسة الخارجية لأي دولة.

لقد تأثرت منطقة شرق آسيا نظرا لأهميتها الاستراتيجية بشكل كبير بالمتغيرات الدولية خاصة خلال فترة الحرب الباردة، فقد كانت بمثابة مسرح للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ممانعكس على توجهات السياسة الخارجية الصينية، فمع نهاية الحرب الباردة تشّكل في منطقة شرق آسيا نوع من توازن القوى متعدد الأقطاب حيث كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الأطراف الأقوى، بينما تعدّ روسيا والكوريتين واليابان وتايوان أقل نفوذا، وما يمكن ملاحظته في هذا التوازن هو عدم استقلالية السياسة الخارجية لهذه الأطراف أو الدول، حيث تعتمد وترتبط السياسة الخارجية اليابانية وكوريا الجنوبية بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية، أما تايوان فهي مقيدة إلى حد كبير بالاعتراف الدولي، في حين نجد أنّ روسيا وكوريا الشمالية هما الدولتان الوحيدتان اللتان يمكن اعتبارهما لاعبين مستقلين بالكامل في هذه المنطقة.[1]

بناءا على ذلك أثرت التغيرات التي شهدها النظام الدولي بشكل كبير على توجهات سياسة الصين الخارجية والتي قامت على أساس مواجهة التدخل الأمريكي في القضايا الاقليمية التي كانت طرفا فيها ومن ثمّ سعت الصين منذ انتهاء الحرب الباردة إلى بلورة أنماط جديدة من التفاعلات الاقليمية وذلك في إطار سعيها لبناء مكانة إقليمية تتناسب مع نفوذها وتأثيرها السياسي، وذلك من خلال العمل على تحقيق هدفين:

- ✓ تحطيم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وإحباط محاولة عزل الصين واحتوائها.
- ✓ تهيئة البيئة الإقليمية لتكون بيئة مواتية لتحقيق التنمية.[2]

[1] أرتيوم لوكين،" روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا" ، ***دراسات عالمية***،ع118،د س ن، ص.09.

[2] صالح عباس الطائي، ***"السياسة الإقليمية للصين بعد الحرب الباردة"***،(جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية،2013).

وفي هذا الصدد فإنّ الصين سعت نحو بناء نفسها كقوة اقليمية وذلك من خلال إعادة هيكلتها لعلاقاتها مع كل من روسيا واليابان باعتبارهما قوتان هامتان في المنطقة.

- ✓ **التوجهات الصينية الجديدة نحو روسيا:**

تتبع الصين إستراتيجية حذرة سماها بعض الدارسين إستراتيجية محسوبة تهدف إلى حمايتها من التهديدات الخارجية، في الوقت نفسه الذي تواصل فيه صعودها الاقتصادي وتحصيل عناصر القوة الأخرى،لذلك اتجهت الصين نحو إقامة محور بينها وبين روسيا لاسيما وأن روسيا الاتحادية أكثر قبولا بالصعود الصيني وترى أن الشراكة والتحالف هو السبيل الأمثل للتعامل معها.

حيث وجدت روسيا في الصين حليفا أساسيا وأحد الأقطاب في موازنة الهيمنة الأمريكية والحد منها.

وفي أفريل 1996 أعلنت الصين وروسيا عن نيتهما في إقامة "**شراكة استرايجية**" تقوم على المساواة والثقة المتبادلة والتنسيق المشترك، وذلك في لقاء القمة بين الرئيسين الصيني "جيانغ زيمين" والرئيس الروسي "بوريس يلتسين" والذي عقد في "بيجينغ".

وقد وقفت المعاهدة على النقاط التالية:

- ✓ العمل على الخلافات الحدودية المتبقية بين البلدين.
- ✓ إقامة إجراءات لبناء الثقة العسكرية على طول الحدود.
- ✓ العمل على زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين.
- ✓ العمل على زيادة التعاون العلمي والتكنولوجي.

تحدد المعاهدة أيضا مجالات التعاون التي يسعى الجانبان إلى تحقيقها والتي ركزت على التعاون العسكري والتعاون في جال التكنولوجيا العسكرية، إضافة إلى تطرقها إلى التعاون في مجال نزع الأسلحة ودعم جهود الأمم المتحدة في هذا المجال، والتعاون في مجال الطاقة النووية والنقل والطيران وتكنولوجيا المعلومات.

تصرح المعاهدة وتؤكد أن بياناتها لاتستهدف أي طرف ثالث، أما الناحية الأقرب ممايمكن أن تكون "معاهدة دفاع مشترك"، فتظهر في الفصل التاسع الذي ينص على التالي: "إذا رأى أي من طرفي المعاهدة أنّ ثمة خطر اعتداء يهدد السلام، أو يقوّض السلام، أو يطال مصالحه الأمنية

ويستهدف أحد الطرفين، يقوم الطرفان مباشرة باتصالات ويجريان محادثات تهدف إلى القضاء على التهديد المستجد".[1]

وبما أن العامل الاقتصادي مهم في العلاقات الدولية فقد عملت كل من روسيا والصين على تعزيز العلاقات الاقتصادية، حيث سجل معدل التبادل التجاري بين البلدين ارتفاع عالي من 3.9 مليار دولار سنة 1991 إلى 7 مليار دولار سنة 1996، وصولا إلى نسبة 29 مليار دولار عام 2005.

ويأتي هذا التنسيق والتعاون في السياسات في مختلف المجالات بالرجوع والاحتكام إلى مجموعة من العوامل والدوافع أهمها:

- ✓ إدراك البلدين الأهمية الاستراتيجية للطرف الآخر فروسيا ترغب في خلق توازن استراتيجي اتجاه حلف شمال الأطلسي وتوسعه نحو الشرق، والقلق الصيني من توسع هذا الحلف في منطقة المحيط الهادئ مما يقلق أمنها الاقليمي.
- ✓ سعي الطرفين لاحكام أوضاعهما الداخلية وبالتالي العمل المشترك على خلق بيئة هادئة.
- ✓ رغبة الصين في موازنة الاتفاق الأمني بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

➢ **التوجهات الصينية الجديدة نحو اليابان:**

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة هامة في تحول العلاقات اليابانية الصينية، ففي السابق كانت اليابان طرفا في سياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين وهذا ماأدى إلى توتر العلاقات بينهما، إلا أنّه ومع نهاية الحرب الباردة أدرك كل من الطرفين الأهمية الاستراتيجية للطرف الآخر حيث لطالما شكلت اليابان مصدرا للتهديد والقلق للصين وذلك نظرا لتنامي قوتها

---

[1] بايتس غيل، ***النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة***، تر: دلال أبو حيدر،(لبنان:دار الكتاب العربي،2009)،ص.86-89.

[2] يونس مؤيد يونس، ***أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية***، (د ب ن، د س ن)، ص ص.79،80.

الاقتصادية في المنطقة وعليه فإن الصين رأت أن الاستقرار الاقليمي لها يستوجب عليها جعل اليابان شريك استراتيجي أول وذلك من خلال تكثيف التفاعلات والعلاقات معها في شتى المجالات.[1]

حيث سعى الطرفان إلى إقامة شراكة استراتيجية تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة بينهما وتعزيز التعاون الثنائي في مجالي الطاقة والحفاظ على البيئة، كما اتفقا على التطوير المشترك لحقول الغاز الطبيعي وكذلك العمل على ايجاد قاعدة عمل مشتركة تجعل من الاقتصادان يتدخلان بشكل كبير.

وعليه يمكن القول بأن علاقات الصين مع اليابان فيبداية القرن الواحد والعشرين شكلّت محورا هاما في السياسة الخارجية الصينية، حيث اتسمت العلاقة بين البلدين بالتداخل والتشابك في دبلوماسية "التعاون والتعايش" مع "المنافسة والاحتكاك".[2]

- **التوجه نحو المنظمات الاقليمية:**

في منتصف التسعينات توجهت الصين إلى بناء علاقات متعددة الأطراف، لأنها رأت فيها الخطوة الأولى لفرض نفوذها الاقليمي، وقد ركزت على بناء مقاربة للأمن الاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا.

- **الصين والآسيان:**

تكثّف التعاون المباشر بين الصين وآسيان في أوئل عام 2000 حيث أنشأت الصين وآسيان هيكلة جديدة عرفت بـ "العمليات التعاونية في الرد على خطر المخدرات" التي شملت اجتماعات على مستوى وزاري بين الصين،لاووس،ميانمار،وتايلاندا بهدف مواجهة ظاهرى تهريب المخدرات عبر الحدود المشتركة بين هذه الدول.

قامت الصين بأول خطوة للانضمام إلى منتدى الآسيان الاقليمي سنة 2002 وذلك من خلال تقديمها لوثيقة رسمية تقدم فيها شرحا مفصلا عن المفهوم الأمني الجديد،وفي 2003 اقترح وزير الخارجية الصيني تأسيس مؤتمر للسياسة الأمنية في مجالي الدفاع والعسكر من الدول الأعضاء، ويهدف إلى فتح قنوات جديدة من الحوار ورفع درجة الثقة بين المسؤوليين الإقليميين في المجاليين المذكوريين.

---

[1] يونس مؤيد يونس،المكان نفسه، ص.81.

[2] وليم أشعيا عوديشو، **النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة: كلية القانون والسياسة)، 2008،ص.75.

وفي اجتماع الصين – آسيان في نوفمبر 2002 تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات أهمها:

- ✓ إعلان أن الصين وآسيان ستسعيان إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين 11 طرفا بحلول عام 2012.
- ✓ إعلان مشترك للتعاون في قضايا أمنة غير تقليدية، ويلزم هذا الاتفاق العمل على تهريب المخدرات تهريب البشر، القرصنة البحرية، الإرهاب، تهريب الأسلحة، تبييض الأموال.
- ✓ العمل على حل النزاع في بحر الصين الجنوبي عبر الوسائل السلمية ومن دون اللجوء إلى التهديد أواستخدام القوة.[1]

وفي قمة أكتوبر 2003 بين الصين وآسيان وقّع الطرفان أيضا "**اتفاقية الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والازدهار**" التي تلزم الأطراف الأحد عشر التعاون في القضايا الدولية والإقليمية، وتوسيع التعاون بين آسيان والصين بشكل شامل في القرن الحادي والعشرين.[2]

- ✓ **الصين ومنظمة شنغهاي للتعاون:**

وجدت الصين في المنظمة مجالا واسعا لتقوية علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية بين جيرانها الرئيسيين في آسيا،وقد سعت الصين إلى العمل على تحقيق مجموعة من المصالح في إطار المنظمة أهمها:

- ✓ ضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها.
- ✓ تعزيز الأمن في منطقة الحدود والعمل على خلق بيئة أمنية ملائمة.
- ✓ منظمة شنغهاي للتعاون يجب أن تحقق للصين مصالحاقتصادية هامة خاصة في مجال الطاقة، النفط والغاز.
- ✓ تمثل المنظمة قناة للتعاون الصيني مع دول آسيا الشرقية والوسطى في كل المجالات.
- ✓ تعتبر منظمة شنغهاي آلية للتعاون بين الصين وروسيا، فلكل من الصين وروسيا مصالح حيوية في منطقة آسيا خاصة الوسطى والشرقية، فهذه المنطقة تحتل مكانة هامة في سياسة روسيا الخارجية أما الصين فتشترك معها في الحدود والقيم، لذا فمن غير المستبعد أن تتلاقى المصالح الروسية والصينية

[1] باتيس غيل، مرجع سابق،ص ص.58-70.

[2] بايتس غيل، المكان نفسه.

في المنطقة، وعليه فإن المنظمة سعت آلية توازن بين مصالح الطرفين في إطار تعاونهما داخل المنظمة.[1]

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار هو أن ما سهل للصين السير في هذه الاتجاه إدراكها بأن مصلحتها في تحسين علاقاتها مع الدول الآسيوية يعود لعدة أسباب:

- ✓ تخوف هذه البلدان من الهجرة الصينية المكثفة نحوها بفعل التوترات الاجتماعية وانحطاط مستوى المعيشة مما يجعل من مصلحة هذه الدول العمل على تحسين مستوى المعيشة في الصين وذلك من خلال تكثيف التعاون الاقتصادي.
- ✓ رغبة الصين في خلق توازن مضاد لمواجهة النفوذ الياباني وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.[2]

[1] جبار علي عبد الله جمال الدين، "*مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية*"، ***مجلة الكوفة***، ع 2، د س ن،ص ص.16،17.

[2] بن طبيبل دورية ياسمينة، **سياسة الصين في جنوب شرق آسيا 1989-2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية،2001)، ص. 15.

خاتمة الفصل:

من خلال العرض السابق يمكن القول بأن توجهات الدبلوماسية الصينية في محيطها الإقليمي، احتكمت إلى مجموعة من العوامل والمتغييرات الداخلية والإقليمية والتي كان لها الشأن الكبير في بناء توجهات الدبلوماسية الصينية في فضائها الإقليمي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: آليات عمل الدبلوماسية الصينية في محيطها الإقليمي.

تمهيد:

تعتبر الصين قوة إقليمية فعّالة، فلطالما لعبت دورا حيويا وحاسما في العلاقات التفاعلية القائمة بين دول الإقليم، ومع نهاية الحرب الباردة اتضحت رغبة الصين في القيام بدور الدولة العظمى وذلك من خلال تفعيل بعض الآليات والتي لطالما ارتكزت على مجموعة من المتغيرات التي كان لها الشأن الكبير في بلورة أهداف الدبلوماسية الصينية في فضاء شرق آسيا.

المبحث الأول: تاريخ وميكانيزمات الدبلوماسية الصينية

المطلب الأول: التطور التاريخي للدبلوماسية الصينية.

مرّت الدبلوماسية الصينية بمجموعة من المراحل وذلك راجع إلى تأثرها بالعديد من العوامل الداخلية، وكذلك المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة.

ويجمع الباحثين والدارسين على تقسيم هذه المراحل على النحو التالي:[1]

- **المرحلة الأولى: وامتدت من سنة 1949 إلى 1978.**

عرفت بالدبلوماسية الثورية وذلك بسبب التغييرات الداخلية التي شهدتها الصين، فبعد أن تمكن الثوريون من الإطاحة بالنظام الإمبراطوري عام 1911 تحولت الصين في العام الذي تلاه إلى جمهورية الصين الشعبية الشيوعية.

ويمكن تلخيص الظروف الداخلية التي شهدتها الصين في تلك المرحلة في النقاط التالية:

- ✓ أسست الصين نظاما اشتراكيا بقي في المنتصف فهو لم يتخذ شكله النهائي.
- ✓ كانت الصين تعيش في بيئة دولية من المقاومة بين أنظمة اجتماعية مختلفة في ظل الحرب الباردة.
- ✓ الحرب الأهلية الداخلية بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي على السلطة.[2]

إضافة إلى هذه الظروف وكنتيجة لتبني النهج الشيوعي أدى بالغرب إلى فرض عزلة دبلوماسية وحصارا حضاريا على الصين، إلا أنه مع نهاية 1978 شهدت السياسة الخارجية الصينية تحولا من المقاربة الإيديولوجية الثورية نحو سياسة خارجية تقوم على المقاربة البراغماتية، وسميت هذه السياسة بسياسة الباب المفتوح Open door policy، وكان أول تمظهر لهذه السياسة في إقامة الصين علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 01 جانفي 1979 والتي اعتبرت بمثابة أول خطوة لدخول الصين في علاقات مع الغرب.

وقد اتسمت وتميزت الدبلوماسية الثورية الصينية بمايلي:[3]

- ✓ التركيز على حماية السلطة وتحقيق الاستقلال السياسي.
- ✓ التركيز على حماية السلطة وتحقيق الاستقلال السياسي.

---

[1] جانغ يون لينغ، **الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 20**، تر آية محمد الغازي، (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017) ، ص. 54.

[2] المكان نفسه.

[3] Enyu zhang, from adapting to hoping : contextulizing the practice of regionalization in china's foreign policy, United Kigdom,2009 ,p.81.

- ✓ تبني مواقف ثورية متحدية من بينها عدم الاعتراف ببعض الأنظمة الغربية.
- ✓ العمل على الحصول على اعترافات دبلوماسية أكبر وأوسع.
- ✓ اعتبار الإيديولوجية الفكرية الدعامة الأساسية للدبلوماسية الصينية.
- ✓ انتهاج دبلوماسية تقوم على أساس استراتيجية التحالفات.[1]

➢ **المرحلة الثانية: من 1979 إلى 2009:**

عرفت بالدبلوماسية التنموية، وقد كانت تهدف إلى تبني سياسة خارجية تساعد الصين على أن تصبح دولة حديثة وصناعية، بمعنى تحقيق اشتراكية بخصائص صينية، وكذلك من خلال تبني مجموعة من الاصلاحات في مختلف المجالات وبشكل خاص الجانب الاقتصادي وذلك من أجل النهوض بالصين.

وتميزت مرحلة الدبلوماسة التنموية الصينية بست خصائص أساسية:

- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية كهدف أساسي من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة.
- ✓ مشاركة الصين واعترافها تدريجيا بالأنظمة الدولية القائمة في دول الغرب والاندماج العقلاني معها.
- ✓ جذب الاستثمارات كغاية أساسية من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة.
- ✓ بناء الصين دولة قوية عن طريق تحقيق الحداثة.
- ✓ المصالح الاقتصادية كدعامة أساسية للحكم عن الدبلوماسية الصينية.
- ✓ الالتزام بعدم الانحياز وتطبيق استراتيجية المتابعة والحذر.[2]

وفي هذه المرحلة أيضا تبنت الصين دبلوماسية أمنية جديدة تقوم على تبني استراتيجية الصعود السلمي وتجنب السلوك العدواني في تسوية الخلافات الدولية، وقد برز هذا المبدأ بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين.[3]

وقد سعت الصين في تبنيها لهذه الدبلوماسية الأمنية الجديدة إلى:

- ✓ الحفاظ على مناخ عالمي مستقر خصوصا في محيطها وبالتالي التركيز على التحديات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهذا ماتضمنته الوثيقة البيضاء لوزارة الدفاع الصينية عام 2002: "تحتاج الصين النامية إلى مناخ سلمي عالمي ومناخ ملائم في محيطها".

---

[1] جانغ يون لينغ، مرجع سابق، ص.55.

[2] المكان نفسه، ص.56.

[3] David Gang, China rising :peace , power and order in east Asia, (New York :2007) ,pp.83.84.

- ✓ زيادة ثروة ونفوذ الصين بطريقة سلمية تقوم على الفائدة المتبادلة بينها وبين جيرانها.
- ✓ تطويق النفوذ الأمريكي في المحيط الصيني مع تفادي أي مواجهة مباشرة علنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

- ➢ **المرحلة الثالثة: من 2010إلى العصر الحالي: دبلوماسية الدول الكبرى.**

مع الصعود المستمر للصين في مختلف المجالات قامت الصين باتخاذ إجراءات جديدة على المستوى الدبلوماسي، وروّجت لمفاهيم جديدة جعلت الدبلوماسية الصينية تتمتع برؤية عالمية جديدة تدعو إلى التقدم والمبادرة والإبداع، ويمكن القول أن الصين المعاصرة تبحث سلوك طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية.

تتميز مرحلة دبلوماسية الدول الكبرى بالخصائص التالية:

- ✓ تحقيق النهضة العلمية للأمة الصينية كهدف أساسي من الدبلوماسية الصينية في هذه الفترة.
- ✓ جعل الصين عضوا مهما في النظام الدولي له الحق في المبادرة والابتكار.
- ✓ السعي إلى بناء عالم متناغم.
- ✓ الاهتمام ببناء واجهة الدولة الصينية.
- ✓ العمل على توظيف جميع الوسائل الدبلوماسية بمرونة بما يتناسب مع الأوضاع الدولية.[2]

جدول03: يوضح مقارنة بين المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية.

الفترة الزمنية	نوع الدبلوماسية	الهدف الأساسي	الغاية الأساسية	الدعامة الدبلوماسية	الوسيلة
1949-1978	الثورية	بقاء الدولة	الاعترافات الدولية	الأيديولوجية الفكرية	تحالفات استراتيجية
1979-2009	التنموية	التنمية الاقتصادية	جذب الاستثمارات	التنمية المحلية	المتابعة والحذر
2010-.....	الدول الكبرى	صعود الصين	تحمل مسؤوليات كبرى	بناء الدولة	التطبيق الشامل

المصدر : جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 20، تر آية محمد الغازي، (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017) ، ص. 54.

[1] بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص.21،22.

[2] جانغ يون لينغ، مرجع سابق،ص.57.

المطلب الثاني: آليات الدبلوماسية الصينية.

لطالما اعتبرت الصين العامل أو البعد الثقافي آلية هامة في دبلوماسيتها، وعليه فإن فهم الصين يستوجب ويستدعي فهم الثقافة الاستراتيجية للصين.

تعدّ الاستراتيجية الثقافية بعدا مهما في تحليل النظرة الصينية العالمية لمبدأ استعمال القوة فالصين وبالارتكاز على القيم "والكونفشيوسية" المستمدة من الحضارة الصينية القديمة تذهب إلى العمل على تثمين القوة الناعمة وتوسيعها وذلك من خلال استخدام الاقناع بدل الإكراه وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل عديدة ثقافية ودبلوماسية.[1]

وفي هذا الصدد يقول الجنرال "**لي جوجين**" "li Jijun" نائب الرئيس السابق للأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية :

" الثقافة هي جذر الاستراتيجية وأساسها. التفكير الاستراتيجي، في تطوره يصّب في التيار الفكري الرئيس للبلد أو الثقافة الاستراتيجية للأمة.والثقافة الاستراتيجية لكل بلد أو أمة لا يمكن إلاّ أن تحمل بصمة التقاليد الثقافية، وهي تصف صنع القرار الاستراتيجي وتحدده وذلك عبر وسائل لا واعية ومعقدة".

وتتسم الثقافة الاستراتيجية بعدد من السمات وهي:

- **السمة الأولى:** الاعتقاد بأنّ الصين تتمتع بتمايز ثقافي وسياسي لكونها "المملكة الوسطى" فتاريخيا نظر الصينيون إلى دولتهم على أنها العالم المتحضر، ولا تقبل الصين فكرة وقوف أي دولة أخرى على قدم المساواة معها ثقافيا، ويعتقد الصينيون أنّ لديهم مهارة خاصة في فن بناء الدولة وقدرة رائدة في مجال علم الاستراتيجية العسكرية.فالشعور بالتفوق الثقافي سمة أساسية من سمات الثقافة الاستراتيجية الصينية، وقد تفاعل شعور التميز والتفوق مع موقع الصين الجغرافي وأعطاها رؤية خاصة فهي رأت نفسها تاريخيا " المملكة الوسطى " في الكرة الأرضية .
- **السمة الثانية:** تأكيد الوحدة والسيادة داخليا (أي عدم التدخل الخارجي)، تنظر الثقافة الاستراتيجية إلى كون الوحدة داخليا مرتبطة بالنظام الطبيعي للعام وهو يعني الاستقرار الاقليمي، فالوحدة الداخلية هي التي تنتج الاستقرار للصين، ومن ثم تكون الصين الموّحدة داخليا والقوية والمتحررة من التدخلات الخارجية شرطا أساسيا للاستقرار الإقليمي.

[1]Zhang Xiaoming, **The Rise of china and community building in east asia, Asian**, perspective, 2006,p.129.

- **السمة الثالثة:** تجنّب الحرب والقتال المباشر، هنالك مبدأ أساسي وهو أن أخذ المخاطر ليس مستحبا ولديه دلالة سلبية في الثقافة الصينية ، فالحرب في العلاقات الدولية ومن منظور الثقافة الاستراتيجية الصينية مكلفة ومدمرة كما أنّها تؤدي إلى انشقاق داخلي.

هناك معتقد متجذر في الثقافة الاستراتيجية وهو أنّ الصين لم تكن يوما عدوانية أو توسعية والصين اذا حاربت فهي تحارب من منطلق الدفاع عن النفس.[1]

- **فكرة السلام ثمين في الثقافة الاستراتيجية:**

ينظر إلى الحضارة الصينية بأنها حضارة متميزة تماما عن التقاليد الاستراتيجية الأخرى في العالم وينبع ذلك من التقاليد الثقافية والتاريخية للصين القائمة على المحبة للسلام وهذا ماورد في الورقة البيضاء للدفاع سنة 1998: "الطبيعة الدفاعية للسياسة الوطنية للصين مستمدة من التقاليد التاريخية والثقافية للصين وحضارتها القائمة منذ 5000 سنة ... ومن تقليد حب السلام"[2]

والواضح هنا أن الصين تسعى إلى جعل موروثها الثقافي والتاريخي منطلقا لتجربتها التنموية الهادفة إلى الريادة العالمية والإقليمية من خلال تبني مفهوم التنمية السلمية وجعل القوة الناعمة سمة أساسية من سمات سياستها الخارجية.

[1] عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**، ع26،ص.16.

[2] Andrew Scobell ,china and strategic culture,strategic institute, May 2002,pp04 ,05 .

المبحث الثاني: الدبلوماسية الصينية وقضايا الاقليم.

تسعى الصين من خلال تبنيها لدبلوماسية قائمة على أساس حسن الجوار والصعود السلمي في المنطقة إلى لعب دور القائد والمهيمن الإقليمي، وذلك من خلال محاولتها حل العديد من القضايا الهامة في المنطقة، سواءا منها "النزاعية" أو "التعاونية".

المطلب الأول: الدبلوماسية الصينية والتفاعلات النزاعية لدول الإقليم.

أولا: النزاع في بحر الصين الجنوبي.

يقع بحر الصين الجنوبي في جنوب الصين، يرتبط عبر المضائق والممرات المائية بالمحيط الهادي شرقا وبالمحيط الهندي غربا، فهو بحر شبه منغلق يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، تحده جزيرة تايوان شمالا، وكل من جزيرة كاليمانتان وسومطرة جنوبا، وأرخبيل الفلبين شرقا ويرتبط بشبه جزيرة الهند الصينية وجزيرة الملايو غربا.

تتضمن جزر بحر الصين الجنوبي كل من: جزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا وتعدّ جزر نانشا الأوسع نطاقا ومساحة.[1]

- **الدول المتنازعة على بحر الصين الجنوبي:**

النزاع في بحر الصين الجنوبي هو نزاع حدودي بين الصين، تايوان، ماليزيا، الفلبين، وفيتنام. وذلك راجع إلى الأهمية البالغة لمصالح هذه الدول في البحر والمتمثلة في التنقيب عن النفط الخام والغاز الطبعي، ويشمل النزاع أيضا المياه الإقليمية بين البلدان المختلفة في الإقليم، والتي تؤكد رغبتها في فرض احترام منطقتها الاقتصادية وسيادتها على الثروات البحرية.[2]

وتطالب الفلبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة من هذا البحر، بينما تؤكد الصين أنها صاحبة حق تاريخي فيه وفقا لـ"سجلات تاريخية"، وتقول إن الصينيين القدماء هم الذين اكتشفوه في القرن الثاني قبل الميلاد، وهذا هو "الدليل التاريخي" الذي يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على نسبة 90% من جُزره والمياه المحيطة بها.

---

[1] "تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي عبر التفاوض"، متوفر على الرابط ***Sa.china.embassy.org/ar/zt***. تم الاطلاع عليه يوم: 2017/05/13. على الساعة: 13.11.

[2] باهر مردان، الصين ونزاعات بحر الصين الجنوبي والشرقي، ص.02. متوفر على الرابط: www.academia.edu./11097886. 2017/05/15، على الساعة: 11.20.

- **الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي:**

ترجع الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1. **العامل الجغرافي.**

الموقع الجغرافي بحد ذاته فهو يعتبر ممر مائي مهم يربط بين المحيطين الهادئ والهندي وهذا ما جعل منه نقطة مهمة في التجارة والملاحة العالمية، وبالتالي فإنّ السيطرة على هذا البحر تعتبر مدخلا مهما للتأثير على حركتي التجارة والملاحة العالميتين. [1]

2. **العامل الاقتصادي.**

تكمن الأهمية الاقتصادية لهذه الدول في كونها تحتوي على احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، إذ تشير مجموعة من التقارير إلى أنّها تحتوي على حوالي 7.17 مليار طن من النفط الخام.

3. **العامل الاستراتيجي.** توصف في هذا المجال (الاستراتيجية) بأنّها أهم منطقة في جنوب شرقي آسيا ، وبما أنّها تمثل ممر للملاحة والتجارة العالمية فإنّها أصبحت مسرحا للتنافس من أجل فرض النفوذ بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

- **تاريخ النزاع في بحر الصين الجنوبي.**

تعود الجذور التاريخية للنزاع في بحر الصين الجنوبي إلى فترة الحرب العالمية الأولى حيث كانت محتلة من طرف اليابان، وبؤرة للصراع بين العديد من الدول في الحرب العالمية الثانية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استعادت الصين جزر البحر الجنوبي وفرضت سيادتها الكلية عليها، كما تمكنت من تحقيق اعتراف العديد من الدول بأن جزر بحر الصين الجنوبي جزء من أراضي الصين الإقليمية.

في سنة 1952 وبناءا على مؤتمر سان فرانسيسكو لمعاهدة السلام مع اليابان سنة 1951،أعلنت حكومة اليابان رسميا التخلي عن جميع الحقوق وطلب الحقوق في جزيرة تايوان وجزر بنغهو ونانشا وشيشا.

---

[1] محمد فايز فرحات، "**النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص.03.متوفر على الرابط: acpss.ahram.org.eg/news/5638.aspx، تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/18، على الساعة:9.33.

[2] باهر مردان، مرجع سابق ،ص.02،03.

وفي سنة 1956 قامت الفلبين بممارسة بعض الأنشطة غير المشروعة في جزر نانشا الصينية، وذلك بحجة أنّ بعض الجزر والحيود البحرية التابعة لهذه الجزر أراضي حرة ومستقلة، كما أنها تقع في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالفلبين والسيطرة على المنطقة تعتبر من متطلبات الأمن القومي.[1]

استمرت الأوضاع على نفس الحال والوتيرة إلى غاية 2013 حيث قامت الفلبين بتقديم طلب إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، والذي رفضت الصين المشاركة فيه.

خرج هذا التحكيم بقرار أكد على ثلاث نقاط أساسية وهي:

- ✓ لايوجد أي أساس قانوني لماتصفه الصين بالحقوق التاريخية لها في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك خط النقاط التسعة.
- ✓ التأكيد على الحقوق السيادية للفلبين داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة.
- ✓ أن عمليات استصلاح الأراضي التي تقوم بها الصين وبناء الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي، تمثل ممارسات ضارة بالبيئة البحرية ومن فإنها تمثل انتهاكا للالتزامات الدولية المتعلقة بالبيئة.[2]

➢ **أسباب النزاع على بحر الصين الجنوبي:**

يعود تنافس الدول المتنازعة على جزر بحر الصين الجنوبي إلى العديد من الأسباب أهمها:

- ✓ احتوائه على كمية هائلة واحتياطات ضخمة من النفط والغاز فالثروات المعدنية، وهذا ماآثار مطامح الدول في الحصول على تلك الثروات.
- ✓ الصعود السلمي للصين في الإقليم وبسط نفوذها وسيطرتها في مناطق عديدة تماشيا مع نظرية "ماهان": "أنّ من يسيطر على البحار يسيطر على العالم"، وهذا ماجعل الصين تسعى إلى السيطرة على البحر الجنوبي باعتباره جزء هام من مجالها الحيوي.[3]

---

[1] **تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي بالتفاوض**، مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، متوفر على الرابط: m.china.com.cn/wp/ar.htm تم الاطلاع يوم:2017/05/13 على الساعة: 20.15.

[2] محمد فايز فرحات، مرجع سابق،ص ص.04،05.

[3] محمد نعمان جلال، النزاعات في بحر الصين الجنوبي والشرقي،متوفر على الرابط: ***www.chinatoday.com.cn/ctrabic/se/2016-04/19/content.719503.htm*** تم الإطلاع يوم:2016/05/13 على الساعة:22.44.

خريطة رقم03: توضح المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

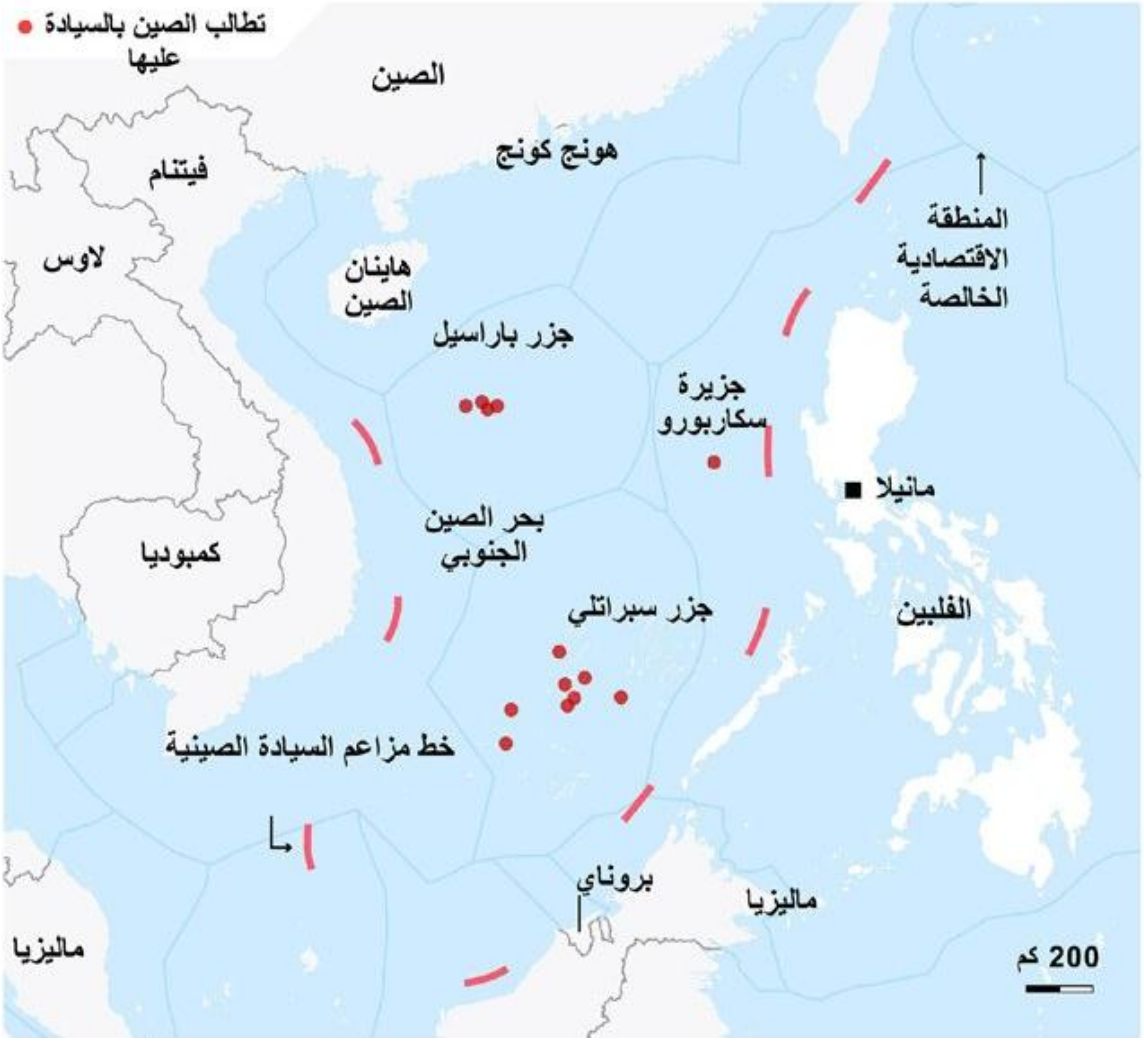

المصدر: http://www.alwasatnews.com/news/1136707.html

- **جهود الصين الدبلوماسية في تسوية نزاع بحر الصين الجنوبي:**

تتمسك الصين بتسوية النزاعات الإقليمية مع الدول ذات الصلة من خلال التفاوض والتشاور وذلك في إطار تطبيقها لسياسة حسن الجوار، كما تسعى إلى العمل على تطوير العلاقات الودية مع جميع الدول على أساس خمسة مبادئ وهي:

الاحترام المتبادل لسلامة الأراضي والسيادة، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، المساواة والمنفعة المتبادلةو التعايش السلمي.[1]

[1] تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي بالتفاوض، مرجع سابق.

وبناءا على هذا طرحت الصين مجموعة من المواقف والمبادرات بشأن السيطرة على النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي وأهما مبادرة "تنحية النزاعات جانبا والاستغلال المشترك" والتي كانت في السنوات الممتدة من 1986 إلى 1988.

في أوت 1995 أصدرت الصين والفيتنام "البيان المشترك لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الفلبين بشأن التشاور في قضية بحر الصين الجنوبي والتعاون في المجالات الأخرى" وقد نص على النقاط التالية:

- ✓ ضرورة حل النزاعات من طرف الدول المعنية.
- ✓ تعهد الطرفان بممارسة التعاون تدريجيا.
- ✓ البحث عن سبل للتفاوض من أجل وضع حلول نهائية للنزاعات.

وفي نوفمبر 2002 قامت الصين بتوقيع إعلان مع دول الآسيان تعهدت فيها مختلف الأطراف ذات السيادة والصلة المباشرة أن تحل النزاع عبر التشاور والتفاوض الودي وفقا لمبادئ القانون الدولي.

في سبتمبر 2004 وقعت كل من شركة الصين والفلبين للنفط البحري اتفاق العمل المشترك المعني "بالزلازل البحرية في بعض مياه بحر الصين الجنوبي".

ظلت الصين تدعو إلى أنه على شتى الأطراف السيطرة على النزاعات عبر وضع القاعدة وإكمال وتحسين الآلية والتعاون العملي والاستغلال المشترك وغيرها من الطرق، في سبيل تهيئة جو جيد لحل النزاعات المعنية في بحر الصين الجنوبي نهائيا.[1]

وهذا ماأكد عليه الرئيس الصيني "**شي جين بينغ**" في أنّ: " الصين تصر دائما على ضرورة حل النزاع في بحر الصين الجنوبي سلميا من خلال المفاوضات، وأنّ الصين أكثر من أي دولة أخرى تحتاج إلى أن تكون حركة الملاحة في بحر الصين الجنوبي حرة ".

وعليه فإن الصين ستواصل حل النزاعات والخلافات مع الأطراف المعنية بشكل مباشر من خلال التشاور الودي والعمل مع الأطراف المعنية للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين.[2]

ثانيا: النزاع في بحر الصين الشرقي.

يعتبر بحر الصين الشرقي بحرا هامشيا ينتمي إلى المحيط الباسيفيكي يغطي مساحة 1249000 كم^2 .

---

[1] تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي بالتفاوض، مرجع سابق.

[2] "بكين متمسكة بالحلول السلمية ولامجال للحرب"، **العرب**"، ع.10093، 2015/11/10.

وهو يرتبط ببحر الصين الجنوبي، وبحر اليابان، كما يطل من جهة الشمال على البحر الأصفر وتحيط به الدول التالية: كوريا الجنوبية، اليابان عن طريق أرخبيل نانسي وجزر ريو كيو، تايوان والصين.[1]

- **الدول المتنازعة على بحر الصين الشرقي:**

النزاع في بحر الصين الشرقي عبارة عن نزاع ثنائي الأطراف بين كل من الصين واليابان حول جزر دياويو وتعرف أيضا بجزر سنكاكو وهي عبارة عن مجموعة من الجزر غير المأهولة، تقع شمال شرق تايوان تقريبا وغرب جزيرة أوكيناوا وشمال الجنوب الغربي لجزر ريوكيو.

- **أسباب النزاع حول هذه الجزر:**

يرجع تنازع الصين واليابان حول جزر بحر الصين الشرقي إلى الأسباب التالية:

- ✓ **الأهمية الاستراتيجية للمنطقة:** يشكل الموقع الجغرافي لجزر دياويو أهمية كبيرة بالنسبة للصين، وذلك راج إلى التواجد الأمريكي في جزر أوكناوا اليابانية التي تقع بجوار جزر دياويو، وبالتالي فإن سيادة الصين على الجزر يشكل موقع متقدم لحماية الأمن القومي الصين ومراقبة التحركات العسكرية الأمريكية.
- ✓ **الطاقة:** بالرجوع إلى مجموعة من التقارير اتضح أن منطقة بحر الصين الشرقي غنية بالنفط والغاز وتشمل هذه المنطقة جزر دياويو وحقل غاز chunxiao.

- **حجج طرفي النزاع:**

1) **الصين:** تعود الصين في إدعائها لحق السيادة على منطقة بحر الصين الشرقي إلى مجموعة من الحجج وهي:

- ✓ تعدّ تايوان جزء من البر الصيني وبما أن جزر دياويو تبعد على تايوان بمايعادل 92 ميل بحري، فإنها تعتبر ضمن المنطقة الاقتصادية الصينية الخالصة.
- ✓ تستند الصين في إدعائها على مجموعة من المحطات التاريخية الهامة، حيث جاء في بيان القاهرة 1943 أنه يجب على اليابان أن تعيد للصين الأراضي المحتلة ومن بينها شمال شرقي الصين وتايوان وجزر بنغهو، وكذلك بيان بوتسدام الذي صدر في عام 1945 والذي أكد على ضرورة تنفيذ بيان القاهرة وقد أعلنت اليابان قبولها لبيان بوتسدام والاستسلام بدون شروط.[2]

---

[1] جميلة طيب، **أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية 2010-2011)،ص.207.

[2] باهر مردان، مرجع سابق، ص ص. 04،05

2) اليابان:

- ✓ في سنة 1895 قامت الحكومة اليابانية بضم جزر "سينكاكو" أو "دياويو" إلى الأراضي اليابانية وذلك من خلال وسائل قانونية في ظل القانون الدولي الذي كان معمولا به في تلك الفترة.
- ✓ اتفاقية أوكيناوا 1972 التي عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والتي نصت على أن جزر سينكاكو جزء من المنطقة التي أعيدت الحقوق الإدارية الخاصة بها إلى اليابان.[1]

خريطة رقم04: توضح المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي.

المصدر: www.alwasatnews.com/news/1162482.html

ثالثا: قضية تايوان.

يعتبر مضيق تايوان بؤرة أخرى من بؤر التوتر في آسيا الشرقية بسبب إصرار الصين على عدم تخليها عن هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوستراتيجية حيث يشهد هذا المضيق تصعيدا للتحركات الصينية بالإضافة إلى تنافس بعض القوى عليه.

[1] جزر سينكاكو، متوفر على الرابط : http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/territory/senkaku/about.html
تم الاطلاع يوم: 2017/05/17 على الساعة: 15.10.

➢ **أهمية تايوان بالنسبة للصين:**

يشكل مضيق تايوان بالنسبة للصين منفذا بحريا مباشرا ومستق تجاه دول الباسفيك ذلك لأنه يصعب على الصين الوصول إلى منطقة الباسفيك من جهة بحر الصين الشرقي لأنه محاط بجزر "ريوكيو" أين توجد القاعدة الأمريكية الكبرى، ونفس الشيء بالنسبة لبحر الصين الجنوبي الذي تحيط به دول أرخبيلية ومضيق "ملاكا". [1]

خريطةرقم05: توضح الموقع الجغرافي لتايوان.

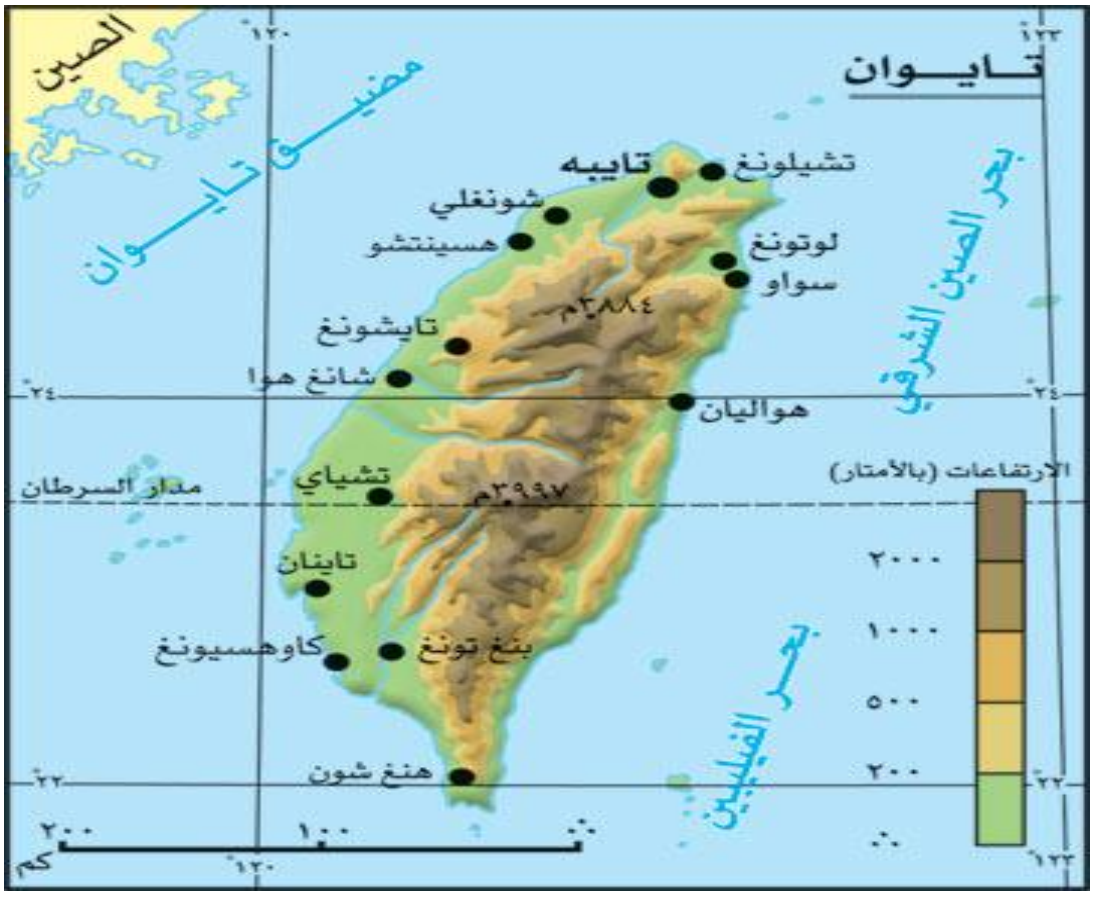

المصدر: https://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=3718

[1] جميلة طيب، مرجع سابق ، ص.226.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الصينية والتفاعلات التعاونية لدول الإقليم.

تعدّ دبلوماسية الصداقة من أهم خصائص النمط الجديد في الدبلوماسية الصينية وتمكنت من تحقيق نتائج متميزّة، فقد ساعدت الصين في الحصول على بيئة خارجية مواتية في أعقاب الحرب الباردة وهذا مامكنّها من بناء علاقات قائمة على أساس التعاون مع العديد من دول شرق آسيا.

بعد تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح ظهرت أكبر التحولات في العلاقات بين الصين والدول المجاورة، فقد وفرت للصين بيئة سياسة خارجية مستقرة وسليمة، وبيئة اقتصادية تقوم على الانفتاح والتعاون.

وخلال السنوات الأخيرة أدركت الصين أهمية الدول المجاورة لها ويمكن تلخيصها في ثلاث جوانب أساسية:

1) الرؤية الجغرافية الإقليمية: حيث تعتبر المناطق المجاورة لها بمثابة قاعدة أساسية لتوجهات الصين.
2) ترى الصين بأن المناطق المجاورة لها مناطق مصيرية بالنسبة للعبة المصالح وتحقيق المكاسب.
3) ضرورة الاسهام في وضع قواعد وأعراف للتعامل مع الدول والمناطق المجاورة.[1]

وعليه فقد سعت الصين الجديدة إلى بذل الجهود لتغيير ذلك الوضع السلبي ودفع تطوير علاقات جديدة، وذلك من خلال اتباعها لمسار تنموي يقوم على النقاط التالية:

- ✓ الحرص على تطوير العلاقات الدبلوماسية والتواصل الاقتصادي والثقافي مع الدول وذلك بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي.
- ✓ العمل الدائم على حفظ السلام في العالم وفي قارة آسيا، ودعم التنمية المشتركة.
- ✓ دعم مفهوم النظام العادل والعقلاني الجديد.
- ✓ تكريس مفهوم جديدللأمن قائم على الثقة والمنافع المتبادلة والمساواة والتنسيق والتعاون.
- ✓ تعزيز التعاون والتضامن مع الدول النامية والذي لطالما مثّل الحجر الأساسي للدبلوماسية الصينية.[2]

➢ **الصين والتعاون مع دول شرق آسيا.**

قامت الصين بتبني أسلوب تميز بنوع كبير من البراغماتية في علاقاتها مع دول اقليمها، وهذا ماانعكس على أسلوبها المتبع في علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف.

---

[1] جانغ يون لينغ، مرجع سابق، ص.279.

[2] السلام والتنمية والتعاون: راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد،2005/08/22.على الرابط: ***www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/014.html*** تم الاطلاع عليه يوم: 2017/05/18، على الساعة:09.12.

فبعد انتهاج الصين لسياسة الانفتاح قامت في الفترة الممتدة بين 1988-1994 بتطبيع وتأسيس العديد من العلاقات الدبلوماسية التي ربطتها بـ 18 دولة، كما قامت الصين بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتها في المنظمات متعددة الجوانب،بالإضافة إلى إسهامها في توجيه العديد من قضايا الامن الدولية والاقليمية.

وفي فترة التسعينات تقدمت الصين لحل مجموعة من الخلافات الإقليمية والتي أسفرت عن حدوث بعض الاضطرابات في العلاقات بينها وبين دول الجوار. ففي سنة 1991 قامت الصين بتسوية النزاعات المتعلقة بمسألة الحدود مع كل من كازاخستان وكيرجستان ولاوس وروسيا إلى جانب طاجيكستان وفيتنام. كما سعت أيضا إلى تحسين علاقاتها مع الهند والتي كانت تاريخيا أحد أعدائها وذلك بسبب الحرب التي اندلعت بين البلدين عام 1926 بخصوص مسألة الحدود.[1]

- **الدبلوماسية الصينية تجاه أزمة كوريا الشمالية:**

تعتبر قضية كوريا الشمالية موضوعا هاما في توجهات السياسة الخارجية الصينية، فقد قامت الصين باتباع سياسة تقوم على أساس المفاوضات الثنائية بين الطرفين للبحث عن حل سلمي بين الطرفين (الولايالت المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية) ، ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية واتخاذ مجموعة من الاجراءات الدفاعية لحفظ لحفظ سلامة كوريا الشمالية.

وفي هذا الاطار قامت الصين بجمع الطرفين في العديد من المناسبات إلى طاولة التفاوض باعتبار أن التواجد الأمريكي في المنطقة يشكل تهديدا لمصالح الصين الاقليمية.[2]

- **الصين والتعاون الاقتصادي في المنطقة:**

منذ منتصف التسعينات قامت الصين بإعادة توجيه سياساتها الاقتصادية الخارجية نحو التعاون الإقليمي الذي جاء تماشيا مع رغبة معظم البلدان الشرق آسيوية في بناء "جماعة الأمن الاقتصادي" أين يمكن تدعيم التطور والسلامة الاقتصادية لهذه الدول.[3]

---

[1] شيماء عاطف الحلواني، "دبلوماسية الصين الجديدة"، متوفر على الرابط:
www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)213.htm تم الاطلاع عليه يوم: 2017/05/18، على الساعة: 10.40.

[2] السياسة الصينية تجاه أزمة كوريا الشمالية: دبلوماسية ثنائية ووساطة، متوفر على الرابط التالي:
www.almersad.net
تم الاطلاع عليه يوم: 2017/05/18، على الساعة 11.38.

[3] ربيعي سامية، ***آليات التحول في النظام الاقليمي لشرق آسيا***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008)، ص. 188.

تلعب الصين دورا هاما في النظام الاقتصادي لمنطقة آسيا الشرقية،حيث أصبحت التجارة الخارجية الصينية تكتسي أهمية كبرى في التكامل الاقليمي في المنطقة، إذ تحتل الصين مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة حيث أعادت دولها توجيه مبادلاتها التجارية باتجاه الصين، مما ساعد على رفع المبادلات البين إقليمية.

ومما لاشك فيه أن الصين في السنوات الأخيرة أصبحت الشريك الاقتصادي الأول أو الثاني للعديد من دول شرق آسيا وهذا ماساعد على زيادة حجم التجارة البينية في المنطقة.[1]

وعلى هذا الأساس قامت الصين ببناء علاقات اقتصادية مختلفة مع هذه الدول. فقد قامت الصين بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع اليابان بالرغم من عدم وجود الثقة على الصعيد الأمني بين البلدين، إذ تدرك الصين أنها لاتزال بحاجة إلى الاستثمارات اليابانية وخاصة ذات التكنولوجيا العالية، ومن الجانب الآخر فإن اليابان بحاجة لمساعدة الصين في مسألة الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وبهذا يمكن القول بأن الصالح المتبادلة هي جوهر العلاقات بين العملاقان الآسياويين.

كما قامت الصين بالانضمام إلى العديد من المؤسسات الاقتصادية الآسيوية، حيث انضمت إلى منظمة آسيا الباسفيك، إضافة إلى عضويتها في تجمع دول جنوب شرق آسيا حيث رأت الصين ضرورة تعزيز وجودها كقوة إقليمية في شرق آسيا.[2]

- **الصين والتعاون الأمني في المنطقة:**

بالرجوع إلى تاريخ الصين القديم ومن خلال استقرائه نلاحظ أن تجربتها في مجال الأحلاف وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالأمن تكاد تكون شبه منعدمة. لكن مع أواسط التسعينات حتى أواخرها، غيرت الصين من مقاربتها وعززت كسمة أساسية من دبلوماسيتها الأمنية الجديدة سلسلة طويلة من الروابط الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بالأمن وإجراءات بناء الثقة عبر المنطقة المحيطة بها بشكل خاص والعالم بشكل عام.

وقد انتهجت الصين هذا النهج الجديد من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترى بأنها رئيسية لتحقيق دبلوماسيتها الأمنية الجديدة، وهذه الأهداف تتمثل في:

- ✓ نزع فتيل التوترات في البيئة الأمنية الخارجية لتتفرغ للتحديات الداخلية.

---

[1] طيب جميلة، غيدة فلة،"حقيقة التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، ع.12، م.01،2015 ص.95.

[2] المرجع نفسه، ص.97.

- ✓ طمأنة دول الجوار بأن صعودها سلمي ولأغراض سلمية.
- ✓ تحقيق التوازن مع قوة الولايات المتحدة باحتراس في سبيل التحقيق الأكثر فعالية للمصالح الصينية.[1]

بناءا على هذه التوجهات الجديدة أصبحت الصين أكثر فاعلية في الانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية والاقليمية التي تسعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح، وفي هذا الاطار فإن الصين تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع كوريا الشمالية على الالتزام باتفاقية "شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية"، وكذلك استضافتها للمحادثات السداسية المتعلقة بنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة وضمان الاستقرار فيها.

وفيمايلي أهم الاتفاقيات الرئيسية لمنع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح التي انضمت إليها الصين.

- ✓ مؤتمر الأمم المتحدة لنزع الأسلحة والذي كان في 1980.
- ✓ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب والتي كانت في 1980.
- ✓ تعهد الصين وفي إطار انضمامها للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم توفير أي مساعدة نووية لدول ذات منشآت نووية غير خاضعة للرقابة.
- ✓ 1984 انضمام الصين للمعاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة، والتي جاءت لتعزيز بروتوكولات التحقق منذ العام 1995.
- ✓ 1989 انضمام الصين لمعاهدة الحماية الفيزيائية للمواد النووية.
- ✓ 1991 محادثات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي على الحد من التسلح في الشرق الأوسط.
- ✓ 1992 انضمام الصين إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.[2]

[1] بايتس غيل، مرجع سابق ،ص.46.

[2] المكان نفسه، ص ص.144،145.

خاتمة الفصل:

تمكنت الصين من خلال تبنيها لدبلوماسية قائمة على أساس الثقة المتبادلة والتعاون، مع العمل على تعميق علاقات حسن الجوار مع دول الإقليم وغيرها من المنظمات الإقليمية، من خلق مكانة إقليمية مكنتها من لعب دور المهيمن الإقليمي تماشيا مع مايحقق ويحفظ مصالحها الحيوية في المنطقة.

خاتمة

الخاتمة:

تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية درجة تأثير الدبلوماسية الصينية والدور الذي تلعبه في منطقة شرق آسيا.واتضح لنا من خلال هذه الدراسة أنّ العلاقات في شرق آسيا شهدت تحولا كبيرا، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين ازدادت مكانة الصين الإقليمية وذلك راجع إلى رغبة الصين في تعزيز دورها وقدرتها الدبلوماسية والأمنية في المنطقة. حيث أدركت الصين أهمية منطقة شرق آسيا بالنسبة لها فاستقرار المنطقة من شأنه أن يؤثر وبشكل كبير على الاستقرار الداخلي للصين.

إذ تسعى الصين إلى تحقيق النفوذ الاستراتيجي في المنطقة وتحقيق الاستقلالية في التصرف والموازنة في العلاقات بين القوى الكبرى في المنطقة، وبناءا على هذا الأساس قامت الصين بتوظيف ماتملكه من قدرات ومقومات (ثقافية وحضارية، اقتصادية،عسكرية) في تنمية دورها الإقليمي.

فالصين تعتبر أكبر قوة اقتصادية في العالم بتصدرها المرتبة الثانية عالميا، فقد عملت على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية من خلال الدفع القوي لعجلة الاستثمارات والعمل على تحقيق تنمية شاملة، في حين نجد أن القوة العسكرية تصنف من بين القوى الحديثة عسكريا بقوة بحرية تعد الثالثة عالميا وقوات برية وجوية هائلة وبجودة عالية.

ويبرز تأثير البعد الثقافي والحضاري للصين في الفكر الكونفشيوسي القائم على أساس الأخلاق الهادفة إلى الحفاظ على الانسجام الاجتماعي للشعب الصيني والذي يعتبر عامل من عوامل الاستقرار السياسي للصين، بالإضافة فإن البعد الثقافي لعب دورا هاما في بناء العلاقات وتقوية الروابط الدبلوماسية للصين ودول الإقليم. حيث نجد أن الصين استطاعت وبشكل ناجح توظيف العامل الثقافي في بنائها لاستراتيجية ثقافية دبلوماسية تقوم على أساس حضاري سلمي.

ومايمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن الصين أصبحت تهتم اهتماما بليغا بمنطقة شرق آسيا كون الأخيرة تملك أهمية استراتيجية لاحتوائها على العديد من الثروات الطاقوية خاصة منها النفط، والمعدنية إضافة إلى الثروات البحرية التي تزخر بها المنطقة والتي كانت السبب الرئيسي للنزاع حول المنطقة، وبحكم التنامي المستمر للصين فإنها أصبحت بحاجة متزايدة لهذه المصادر الطاقوية.

وبخصوص العلاقات القائمة بين الصين والدول الشرق آسيوية، وبالرجوع إلى المعطيات التاريخية يتضح لنا أنها مرت بالعديد من التقلبات فقد كانت مابين نزاعية وتعاونية. وذلك راجع إلى تضارب المصالح بين هذه الدول وتنافسها على احتلال المركز الإقليمي.

فبخصوص العلاقات بين العملاقيين الآسيويين نرى أنها مرت بالعديد من التقلبات خاصة في اختلافهما حول العديد من القضايا مثل قضية تايوان وبحر الصين الشرقي. ومع إدراك الطرفان لوزنهما وتأثيرهما العالمي والإقليمي توجها إلى تكثيف العلاقات الثنائية بينهما وتطبيعها لبدء مرحلة دبلوماسية جديدة، وعليه تم توقيع معاهدة السلم والصداقة الصينية اليابانية، والإعلان الصيني الياباني المشترك،

إضافة إلى البيان المشترك الذي سمي بالوثيقة السياسية الرابعة الصادرة عام 2003. وكان لهذه المعاهدات والاعلانات المشتركة الأثر الكبير لتكوين البذرة الرئيسية التي بدأت بها استمرارية العلاقات الثنائية والمبنية على أساس التبادل المشترك للمصالح السياسية والإقتصادية بين البلدين.

أما العلاقات مع الكورتين فقد كانت هي الأخرى متذبذبة وذلك راجع إلى الاختلاف حول بعض الجزر البحرية في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وكذلك بعض الأحداث التاريخية فكوريا الجنوبية لطالما كانت حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة مماجعلها في موضع التنافس مع الصين.

إضافة إلى ذلك فقد توجهت الصين نحو إقامة علاقات متعددة الأطراف من خلال الدخول في شراكات مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل: رابطة الآسيان ومنظمة شنغهاي للتعاون.

إنّ الصين استطاعت تقوية مكانتها الإقليمية عبر تقوية دبلوماسيتها التي ارتكزت فيها على الصعود السلمي التوسعي، القائم على مبدأ حسن الجوار وحل النزاعات والخلافات بين دول الإقليم بطرق سلمية تعاونية تهدف إلى تحقيق مصلحة كل الأطراف، ومنه برز الدور الكبير للصين في تعاملاها مع العديد من القضايا التي كانت محل نزاع واختلاف بين دول شرق آسيا أهمها: قضية بحري الصين الشرقي والجنوبي وقضية جزر تايوان.

وعليه نخلص إلى أنّ الدبلوماسية الصينية تمكنت من النجاح في خلق نوع من التوازن والاستقرار الأمني في منطقة شرق آسيا، وهذا ماجعل منها قوة إقليمية مهيمنة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. اللغة العربية:

أولا: الموسوعات والقواميس:

1. جاد الرب حسام الدين، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية**، (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع،د،س،ن).
2. بيلي فرانك، **معجم بلاكويل**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2003).
3. أبو حجر آمنة إبراهيم، **الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم** ، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008).
4. قطش الهادي، **أطلس الجزائر والعالم: طبيعيا–بشريا–سياسيا**، (الجزائر: دار الهدى، 2009).

ثانيا: الكتب.

1. الفتلاوي سهيل حسين ،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، (عمان :دار الثقافة للشر والتوزيع، ط،1 2009).
2. أبو عباه سعيد محمد، الدبلوماسية :تاريخها ،مؤسساتها أنواعها، قوانينها،(فلسطين: دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط1،2009).
3. إدريس محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2000).
4. دندن عبد القادر، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، (الأردن:مركز الكتاب الأكاديمي، ط1،2014).
5. حسين فوزي حسن، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**، (لبنان: دار المنهل اللبناني،2009).
6. يونس مؤيد يونس،**أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، (د ب ن، د س ن).
7. لينغ جانغ يون، **الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 20**، تر آية محمد الغازي، (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017).
8. مجدان محمد، **تحليلات النظم في العلاقات الدولية**،(الجزائر:دار المواهب للنشر والتوزيع،)2015.

9. نافع إبراهيم، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999).
10. ريمون حداد، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**،(بيروت:دار الحقيقة،ط1، 2000).
11. رسلان صلاح بسيوني، **رائد الفكر الإنساني كونفشيوس**،(القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998).
12. خلف محمود، **الدبلوماسية: النظرية والتطبيق**،(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2010).
13. محمد ياسين خضير، **الصين ومستقبل النظام الدولي**، (د س ن، د ب ن).
14. غيل بايتس، **النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة**، (لبنان:دار الكتاب العربي،2009).
15. غازي حسن صباريني ،**الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،2009).

ثالثا: المذكرات.

1. بن سانية عبد الرحمن، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم تخصص: اقتصاد التنمية(جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013).
2. بن طبيبل دورية ياسمينة، **سياسة الصين في جنوب شرق آسيا 1989-2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية،2001).
3. جصاص لبنى، **دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تخصص:سياسة مقارنة،(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009-2010).
4. دريسي أسماء،**التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسير فرع النقود المالية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007-2008).

5. حذفاني نجيم،**العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة مابعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات آسيوية،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاتصال، 2011).
6. طويل نسيمة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009-2010).
7. طيب جميلة، أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية 2010-2011).
8. محمد ريحان محمد عطية، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد، (جامعة فلسطين: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2012).
9. عوديشو وليم أشعيا ، **النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة: كلية القانون والسياسة).
10. عياد محمد سمير، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية،2006/2003).
11. ربيعي سامية، **آليات التحول في النظام الاقليمي لشرق آسيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008).

رابعا: الدوريات:

1. السيد سليم محمد، "المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن العشرين"، **السياسة الدولية**، المجلد14، العدد،167، جانفي2000.
2. جبار علي عبد الله جمال الدين، "مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية"، **مجلة الكوفة**، العدد 2، د س ن.
3. طيب جميلة، غيدة فلة،حقيقة التكامل الاقتصادي الاقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد.12، مجلد.01،2015.
4. منصور عماد، السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**، العدد 26، د س ن.

5. لوكين أرتيوم، "روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا"، **دراسات عالمية**،العدد118،د س ن.
6. سليمان صالح، "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة"، (مصر: جامعة طيبة،د.س.ن).
7. صالح عباس الطائي، "السياسة الإقليمية للصين بعد الحرب الباردة"،(جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية،2013).
8. "بكين متمسكة بالحلول السلمية ولامجال للحرب"، **العرب**،العدد.10093، 2015/11/10.

خامسا:المواقع الالكترونية.

1. تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي عبر التفاوض"، متوفر على الرابط .Sa.china.embassy.org/ar/zt تم الاطلاع عليه يوم: 2017/05/13 .
2. تمسك الصين بحل النزاعات المعنية بينها وبين الفلبين في بحر الصين الجنوبي بالتفاوض، متوفر على الرابطm.china.com.cn/wp/ar.htm :تم م الاطلاع يوم:2017/05/13.
3. محمد نعمان جلال، النزاعات في بحر الصين الجنوبي والشرقي،متوفر على الرابط: www.chinatoday.com.cn/ctrabic/se/2016-04/19/content.719503.htm تم الإطلاع عليه يوم:2016/05/13.
4. باهر مردان، الصين ونزاعات بحر الصين الجنوبي والشرقي، متوفرعلى الرابط: www.academia.edu./11097886 تم الإطلاع عليه يوم: 2017/05/15.
5. جزر سينكاكو، متوفر على الرابط : http://www.eg.embjapan.go.jp/a/territory/senkaku/about.html تم الإطلاع عليه يوم: 2017/05/17.
6. السلام والتنمية والتعاون: راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد،2005/08/22، متوفر على الرابط www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/014.html :تم الاطلاع عليه يوم: 2017/05/18.
7. محمد فايز فرحات، "النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متوفر على الرابط:acpss.ahram.org.eg/news/5638.aspx. تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/18.

8. شيماء عاطف الحلواني، "دبلوماسية الصين الجديدة"، متوفر على الرابط:
www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)213.htm تم الإطلاع عليه يوم:
.2017/05/18
9. السياسة الصينية تجاه أزمة كوريا الشمالية: دبلوماسية ثنائية ووساطة، متوفر على الرابط التالي:
www.almersad.net تم الإطلاع عليه يوم: 2017/05/18.

II. اللّغة الأجنبية:

1. Andrew Scobell,**China and strategic culture**, strategic institute :May 2002.
2. David Gang, **China rising :peace , power and order in east Asia**, New York:2007.
3. Enyu zhang, **from adapting to hoping : contextulizing the practice of regionalization in china's foreign policy**, United Kigdom,2009.
4. G Cameron , **Role Theory and Foreign Policy**, University of Iowa Department of Political Scienc :May2009.
5. Philippe Braillad. **Théorie des systèmes et relation internationales**, Bruxelles. Bruyant.1977.

أ. فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول: المرتكزات النظرية والمفاهمية للدراسة.	33-18
المبحث الأول: مقاربة مفاهمية للدبلوماسية.	25-19
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية.	21-19
المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية.	33-22
الفصل الثاني: المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الصينية في محيطها الإقليمي –شرق آسيا–.	56-35
المبحث الأول: الإطار العام لمنطقة شرق آسيا.	40-36
المطلب الأول: ضبط جغرافي وتاريخي لمنطقة شرق آسيا.	38-36
المطلب الثاني:الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق آسيا.	40-39
المبحث الثاني: المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الصينية.	56-41
المطلب الأول: المحددات الداخلية.	49-41
المطلب الثاني: المحددات الإقليمية.	56-49
الفصل الثالث: آليات عمل الدبلوماسية الصينية في محيطها الإقليمي.	76-58
المبحث الأول: تاريخ وميكانزمات الدبلوماسية الصينية.	63-59
المطلب الأول: التطور التاريخي للدبلوماسية الصينية.	61-59
المطلب الثاني: آليات الدبلوماسية الصينية.	63-62
المبحث الثاني: الدبلوماسية الصينية وقضايا الإقليم.	76-64
المطلب الأول: الدبلوماسية الصينية والتفاعلات النزاعية لدول الإقليم.	71-64
المطلب الثاني: الدبلوماسية الصينية والتفاعلات التعاونية لدول الإقليم.	76-71
الخاتمة.	79-78
قائمة المراجع.	85-81

ب. فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم01: يوضح متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي الحقيقي من 1960-2011.	47
الجدول رقم02: يوضح حجم الصادرات والواردات للصين 1979-2005.	48
الجدول رقم03: يوضح مقارنة بين المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية.	61

ت. فهرس الخرائط:

الخريطة	الصفحة
خريطة رقم01: توضح التقسيم الجغرافي لدول شرق آسيا.	37
خريطة رقم02: توضح التنوع الجيوسياسي في شرق آسيا.	40
خريطة رقم03: توضح المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.	67
خريطة رقم04: توضح المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي.	70
خريطةرقم05: توضح الموقع الجغرافي لتايوان.	71